

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستير أكاديمي

الشعبة: المالية والمحاسبة التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

الموضوع:

التحليل المالي كأداة فعالة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة ميناء مستغانم (EPM)

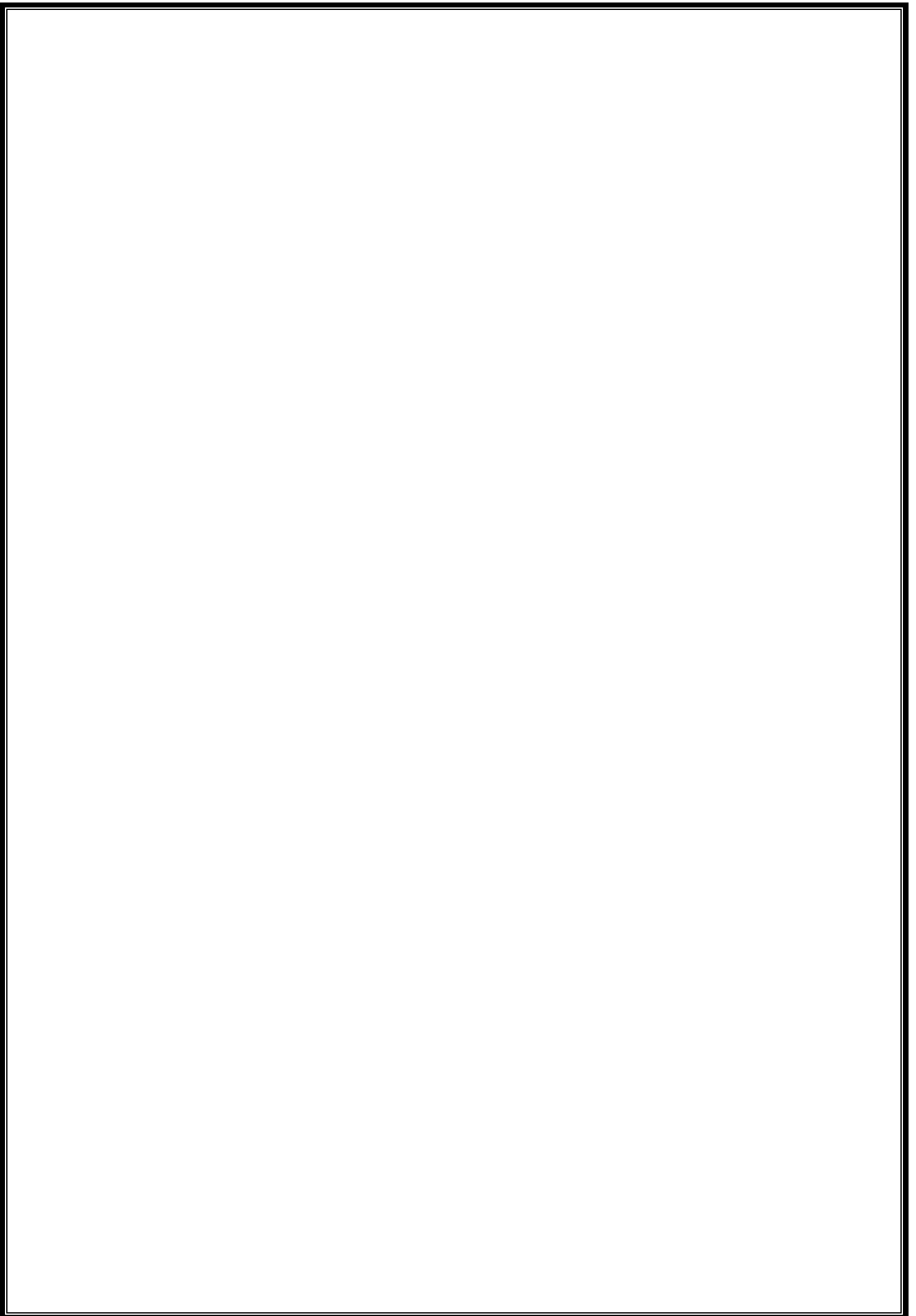
من إعداد الطالبة:

حجبة صارة

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مادوري نور الدين	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم
مقررا	ولد سعيد محمد	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم
مناقشا	برياطي حسين	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2021-2022



إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم
(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنين)
" صدق الله العظيم "

بعد إنجاز هذا العمل المتواضع و الذي هو خاتمة مجهودات سنوات
من الجهد و الاجتهاد و التي كانت شاقة و متعبة.
أهدي هذا العمل المتواضع للوالدين الكريمن أطال الله في عمرهما ،
إلى رفقاء الدرب و الدراسة و إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل :

ح-منصورية
و الأخ العزيز و الوحيد: ح – بوزيد.

صارة

تَشْكُرَات

ربنا الحنان ، ربنا المنان ، لا نحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك سبحانه
إنما سعينا بك و منك و فيك فتقبل ربنا هذا منا عملا صالحا خالصا لوجهك تقبل.

إنني ممنونة وشاكرة للذي تبني موضوعي و تتبع خطايا توجيهها و إرشادا

الأستاذ الفاضل : ولد سعيد محمد

كما أتقدم بشكر خاص إلى جميع موظفين المالية و المحاسبة

لمؤسسة ميناء مستغانم (EPM) من بينهم :

السيدة : هاجر

جزاهم الله خيرا إلى كل من كان لنا عوناً و سندا . و إلى كل الأحباب و الأصدقاء.

#شكرا#

حارة

الفهرس

الصفحة	العنوان
I	الفهرس
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الرموز و الاختصارات
03-01	المقدمة
37-04	الفصل الأول:مدخل إلى التحليل المالي
04	تمهيد الفصل الأول
05	المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي
05	المطلب الأول: نشأة التحليل المالي
05	المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي
06	المطلب الثالث: أهمية و أهداف التحليل المالي
09	المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي
11	المبحث الثاني: استعمالات و نتائج التحليل المالي
11	المطلب الأول: مجالات و خطوات التحليل المالي
12	المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي
13	المطلب الثالث: البيانات المستعملة في التحليل المالي
15	المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي
16	المبحث الثالث: الميزانية المالية و تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.
16	المطلب الأول : الميزانية المالية و عناصرها
20	المطلب الثاني: جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات في رؤوس الأموال الخاصة.
26	المطلب الثالث: دراسة الهيكلة المالية بواسطة النسب المالية
31	المطلب الرابع: التحليل بواسطة التوازنات المالية.
37	خاتمة الفصل الأول.
62-38	الفصل الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
38	تمهيد الفصل الثاني
39	المبحث الأول: ماهية الأداء
39	المطلب الأول: تعريف الأداء
40	المطلب الثاني: أنواع الأداء

45	المطلب الثالث:مجالات الأداء
46	المطلب الرابع: تقييم الأداء
48	المبحث الثاني : ماهية الأداء المالي
48	المطلب الأول: تعريف الأداء المالي
48	المطلب الثاني : الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية
49	المطلب الثالث: تحديد معايير و مؤشرات الأداء المالي.
51	المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي
51	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي
52	المطلب الثاني: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي
54	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية
61	المطلب الرابع: اثر التحليل المالي على أداء المؤسسة
62	خاتمة الفصل الثاني.
91-63	الفصل الثالث:دراسة حالة ميناء مستغانم(EPM).
64	تمهيد الفصل الثالث.
64	المبحث الأول: تقديم مؤسسة ميناء مستغانم EPM .
64	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن إنشاء مؤسسة ميناء مستغانم دورها و مسؤوليتها.
66	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة ميناء مستغانم EPM .
68	المطلب الثالث:المديرية المالية و المحاسبة للمؤسسة.
70	المبحث الثاني: التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء مستغانم EPM.
70	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للسنتين (2019،2020).
73	المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي.
79	المطلب الثالث : جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة و رؤوس الأموال.
90	خاتمة الفصل الثالث.
91	خاتمة.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
17	الميزانية المالية المختصرة	(1-I)
18	الشكل العام للميزانية المالية المفصلة	(2-I)
22	جدول تدفقات أموال الخزينة (بالطريقة المباشرة)	(3-I)
23	جدول تدفقات أموال الخزينة (بالطريقة غير المباشرة)	(4-I)
25	جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة	(5-I)
28	جدول النسب العامة	(6-I)
29	جدول نسب السيولة	(7-I)
71	الميزانية المالية (الأصول 2019-2020)	(1-III)
72	الميزانية المالية (الخصوم 2019-2020)	(2-III)
73	الميزانية الوظيفية المفصلة (الأصول)	(3-III)
74	الميزانية الوظيفية المفصلة (الخصوم)	(4-III)
75	الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019	(5-III)
76	الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2020	(6-III)
79	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	(7-III)
84	جدول حساب قدرة التمويل الذاتي لسنة 2019-2020	(8-III)
86	جدول تدفقات الخزينة	(9-III)
87	جدول تحليل قائمة التدفقات النقدية 2019-2020	11-II)
88	جدول رؤوس الأموال لسنة 2019-2020	(10-III)

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
31	التوازن المالي	(1-I)
36	أسباب انخفاض الخزينة	(2-I)
41	أداء المؤسسة حسب معيار المصدر	(1-II)
42	أداء المؤسسة حسب معيار الشمولية	(2-II)
43	أداء المؤسسة حسب معيار الوظيفي	(3-II)
44	أداء المؤسسة حسب معيار الطبيعة	(4-II)
66	الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة	(1-III)
69	هيكل المديرية المالية والمحاسبة	(2-III)
89	تحليل رؤوس الأموال الخاصة	(3-III)

قائمة المختصرات والرموز

الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الفرنسية	الرمز
رأس المال العامل	Fonds de Roulement	FR
احتياجات رأس المال العامل	Besoin en Fonds de Roulement	BFR
الخزينة	Trésorerie	TN

مقدمة عامة

مقدمة

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، و الذي ازدادت أهميته في ظل تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية حيث أصبح على المحلل المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية . و مع نتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات الاقتصادية قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تزويدها بأدوات التحليل المالي. كما أن الأرقام التي تظهرها هذه القوائم لم تعد كافية و قادرة على تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة لذا لا بد من خضوع تلك البيانات للتحليل و الفحص بهدف دراسة نجاحها أو فشلها و توضيح جوانب القوة و الضعف لها.

لقد ظل التحليل المالي لفترة طويلة لا يمارس إلا من وجهة مالكي رأس المال حيث امتد بصفة تدريجية حتى لمس اهتمام واسع من المستعملين. و بفضل هذا الاهتمام المتزايد شهد تطورا سريعا للعلوم المالية.

إن الاهتمام بالتحليل المالي المعتبر بمالية المؤسسة ما هو إلا تعبير عن الحاجة المتولدة من المتغير الأساسي الذي حدث في مفهوم و مكانة المؤسسة ضمن منظومة المجتمع. و مع استعداد المؤسسة الجزائية العمومية منها و الخاصة للدخول في اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا النمط من تحديات بات من الضروري على هذه المؤسسة أن تسعى للتأقلم مع المحيط الجديد.

فالتحليل المالي هو عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي و إمكانية الارتقاء به في المستقبل و الحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي استعمال أساليب و أدوات التحليل المالي و التفسير للقوائم المالية و البيانات المالية الأخرى.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح و صياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

• ما هو دور التحليل المالي داخل المؤسسة كآلية لتقييم الأداء المالي؟

و من خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكننا إبراز التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالتحليل المالي و ما هي أهدافه و أنواعه؟
2. ما مفهوم الأداء، الأداء المالي؟
3. كيف يتم تقييم الأداء المالي؟
4. ما هي أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة من أجل تحسين أدائها المالي؟

فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤل المشار إليه سابقا تم وضع فرضيات كالتالي:

1. لاتخاذ القرارات الصائبة يستحسن استعمال أدوات التحليل المالي للتمكن من الكشف عن نقاط القوة و الضعف في المؤسسة الاقتصادية.
2. يتم تقييم الأداء المالي بتشخيص الصحة المالية للمؤسسة و معرفة مدى قدرتها على خلق قيمة لمجابهة المستقبل.
3. الأداء المالي هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف.

أهمية البحث:

يكسب البحث أهميته من خلال إيضاح الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، و ذلك في ظل بيئة تنافسية شديدة بين المؤسسات لتحقيق أفضل أداء لها و الذي يمكننا من ضمان استمراريتها و تحقيق أهدافها.

و تتمثل أهميته أيضا في التعرف على الجانب الميداني لعملية التحليل المالي من خلال إجراء دراسة بالمؤسسة الاقتصادية لميناء مستغانم (EPM) و بالتالي إجراء مقارنة بين الجانب النظري و ما مدى تطبيقه في الواقع العملي.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة.
- التعرف على التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء المالي.
- إبراز كيفية قيام ميناء مستغانم بالتحليل المالي.

أسباب اختيار الموضوع:

- أهمية التحليل المالي بالنسبة للمؤسسات.
- توضيح و إبراز الدور الفعال للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات.
- مطابقة الموضوع مع تخصصنا و الاستفادة منه مستقبلا و خاصة في الجانب المهني.

المنهج المتبع:

المنهج الذي تم إتباعه هو المنهج الوصفي التحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري و ذلك لتوضيح مختلف المفاهيم أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي و ذلك لتحليل المعلومات و الوثائق ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.

دراسات سابقة:

1. أوراغ وناسة، "اثر التحليل المالي على أداء المؤسسة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
2. طير الويزة، "فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015.
3. تالي رزيقة، "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2012.
4. حداد عبد الله، "دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018.
5. إيمان عياشي، "استخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة أم البواقي، أم بواقي، 2015.
6. حجة منصورية، "دور التدقيق المالي في تحسين الأداء المالي" مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018.

تقسيمات البحث:

وكل هذه الأمور سوف نحاول التطرق إليها من خلال دراستنا للموضوع ، حيث حاولنا أن نتطرق لجميع الجوانب المهمة ، بالرغم من أنه لا يمكن حصر موضوع مثل التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء المالي في بضع صفحات، مما استدعى أن نتبع الخطة التالية التي من خلالها سوف نتطرق إلى المؤسسة الاقتصادية. و هذا من الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فسوف نتطرق إلى دراسة حالة من خلال مؤسسة ميناء مستغانم (EPM).

الجانب النظري:

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي.

الفصل الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الجانب التطبيقي:

دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم (EPM) .

الفصل الأول

تمهيد

يعتبر التحليل المالي تشخيص للسياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة خلال دورات إنتاجية معينة أو عدة دورات، و يمكن للتحليل المالي أن يكون خارجي معناه الدراسة التي تقوم بها المؤسسات المالية البنوك أو السوق المالي. كما يمكن أن يكون داخلي باستعمال عدة معلومات اقتصادية و مالية. لذا نجد أن دراسة هذا الموضوع و تحليله يجب أن تمر بعدة مراحل، حيث تطرقنا في البداية إلى: عموميات حول التحليل المالي ثم الاستعمالات و نتائجها وفي الأخير قمنا بدراسة الميزانية المالية و تحليلها بواسطة المؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.

سنعرض في هذا المبحث إلى نشأة التحليل المالي بالإضافة إلى المفهوم والأهمية والأهداف.

المطلب الأول: نشأة التحليل المالي

نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين بأن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها، وذلك استنادا على السندات والكشوف المحاسبية للمؤسسة. وفي بداية القرن العشرين تطورت الصناعة والتجارة مما اتضح عدم كفاية التحليل المالي وظهرت دراسات أخرى أكثر تعمقا وذلك باستعمال نسب أخرى للمقارنة بين عدة مؤسسات، وبعض من هذه الدراسات ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث تمحورت حول نسب البيع ل 981 مؤسسة مصنعة وفق قطاعات اقتصادية مختلفة ونواحي جغرافية، مما يساعد على التفرقة بين المؤسسات بسهولة. و أما بالنسبة للأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) كان لها دور إيجابي في تطور وسائل وتقنيات التسيير وبالأخص التحليل المالي حيث أصبحت له أهمية كبيرة وأصبحت المؤسسات تبحث على هيكل سليم يحميها من مخاطر الإفلاس، وفي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف حيث عملت على نشر تقديرات وإحصائيات متعلقة بالنسب النمطية لكل قطاع اقتصادي، وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان هناك أثرا معتبرا في تطوير التحليل المالي.

فقد أظهر المصرفيون المقترضون اهتمامهم بتحديد نوعية المؤسسة ووسائل التمويل اللازمة، وفي سنة 1967 تم تكوين لجنة عمليات البورصة بفرنسا التي تهدف لتأمين الاختيار الجيد والمعلومات الحالية التي تنشرها المؤسسة المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي. حيث تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل يساهم في إعطاء نظرة جيدة للتحليل المالي، الذي تحول بدوره من تحليل ساكن لفترة معينة (سنة، سداسي، ثلاثي، شهر) إلى التحليل الديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متتالية). وذلك بالمقارنة بين نتائجها لاستنتاج تطور المؤسسات ماليا، مما أدى هذا الاهتمام على الانتقال من مرحلة البحث عن الأموال إلى مرحلة إدارة الأموال مع التوسع المتزايد في استخدام النماذج الرياضية في اتخاذ القرارات المالية.¹

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي.

هناك عدة مفاهيم مختلفة للتحليل المالي، يمكن اختصارها فيما يلي:

1. التحليل المالي "هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطويره وتوسيعه و تشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد، وهي مهمة في مشاريع الدول المركزية لأن المجتمع هو من يتحمل الخسائر الناجمة عن فشل المشاريع".²
2. و يقصد به أيضا: " هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي

¹ إسماعيل عربي، "اقتصاد المؤسسة"، د.م.ج، طبعة منقحة، الجزائر، 2000، ص229.

² خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، ص50

تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنشأة و العلاقة بين أموال الملكية و الالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات و النفقات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها و البحث عن أسبابها و ذلك لاكتشاف نقاط القوة و الضعف في الخطط و السياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة و وضع حلول و التوصيات لذلك في الوقت المناسب".¹

3. إذ أن التحليل المالي " يتضمن مجموعة الأدوات و الأساليب المالية المستخدمة في تحليل القوائم المالية مع تشخيص حالات نقاط القوة و الضعف في المؤسسة، و تعتبر النسب المالية من أهم هذه الأدوات للمقارنة بين المتغيرات المماثلة".²

4. يعتبر التحليل المالي " خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي إذ من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، و يعتمد على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية و قائمة الدخل لذا فإنه يعتبر أداة للكشف عن نقاط الضعف في المركز المالي و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح".³

المطلب الثالث: أهمية و أهداف التحليل المالي.

1) أهمية التحليل المالي:

للتحليل المالي أهمية قصوى باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل ، يوضح العلاقة بين عناصر هذه القوائم، و التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة مع توضيح حجم هذا التغيير على الهيكل المالي العام للمؤسسة، و آثار هذا التغيير بشكل واضح . و بالتالي فإن التحليل المالي يساعد على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية.

و بالإضافة إلى ذلك أصبح التحليل المالي يستعمل كوسيلة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة و الحكم على مركزها المالي و إدارتها، بحيث تبرز من دراسة قوائمها المالية نواحي الضعف و نواحي القوة فيها. و يمكن القول أن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية:

❖ معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.

❖ تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بالديون.

❖ الاستفادة منه في اتخاذ القرارات لأغراض إحكام الرقابة الداخلية.

❖ الحكم على مدى كفاية إدارة المؤسسة.

فبالاهتمام بالتحليل المالي يتعدى حد مجرد اكتشاف العلاقات بين الأرقام إلى التحري عن أسباب قيام هذه العلاقات بهذا الحجم و هذا الاتجاه مما يساعد في النهاية على العثور على أفضل الحلول للمشكلات المختلفة، فالتحليل المالي يوفر للمدير المالي أدوات قياسية يستعملها في التخطيط المالي و الرقابة المالية.⁴

كما تكمن أهميته في:

¹ رشاد العصار و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار البركة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص151.

² أسامة عزمي سلام و شقيري نوري موسى و آخرون، الإدارة المالية النظرية و التطبيق، دار المسيرة، عمان 2007، ص100

³ خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص93.

⁴ زياد رمضان و محمود الخلايلة، التخطيط و التحليل المالي، دار الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2013، ص8.

- ❖ يعتبر أحد مهام المدير المالي في المؤسسات المختلفة، و يساعده في أداء مهامه بشكل فعال.
- ❖ يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة سواء كانت في مؤسسات تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها . و بالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- ❖ يساعد في تقييم الأداء المنصرم من ناحية، و يساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى.
- ❖ يساعد في تقييم المؤسسات تقييما شاملا يمكن من خلاله الحكم عليها، و بالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية أم أنها متعثرة و سيتم تصفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه أو غير ذلك.¹
- ❖ يساعد الإدارة في اكتشاف العروض الاستثمارية الربحة و الجيدة و معرفة قدرة المؤسسة الائتمانية في مقدرة أصول المؤسسة على تغطية الالتزامات خلال فترة زمنية معينة. و تقديم الإرشادات للمشاكل الإدارية لتفادي الفشل المالي للمؤسسة من خلال معرفة مؤشرات نتائج الأعمال و بالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.²

(2) أهداف التحليل المالي:

تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الأطراف التي تستعملها، و يمكن تقسيم هذه الأهداف إلى قسمين حسب طبيعة كل طرف الذي يستعمله التحليل المالي إلى:

أ. الأهداف الخارجية:

و المتمثلة في المؤسسات المصرفية و مصلحة الضرائب و غيرها ، التي تسعى إلى تحقيق الأهداف من خلال التحليل المالي . نذكر منها:

1. معرفة مختلف الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
2. تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعت المؤسسة تحمل نتائج القروض.
3. اتخاذ القرار فيما يخص عقد القرض عند لجوء المؤسسة للبنك.
4. مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات أخرى من نفس القطاع
5. تقييم النتائج المالية إذ بواسطتها يتم تحديد الوعاء الضريبي.
6. الحكم على مدى كفاءة الإدارة و التأكد من صلاحية السياسة المالية المطبقة و اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية واستقلالية المؤسسة.

ب. الأهداف الداخلية:

تعتبر الأطراف الداخلية أساسية و ضرورية لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمار و هذا من طرف المدير المسير المالي للمؤسسة. و نذكر منها:

1. الإطلاع على مدى صلاحية و نجاعة السياسات المالية، الإنتاجية ، التوزيعية و التمويينية للفترة الخاضعة للتحليل.
2. الحكم على مدى تطبيق و تحقيق التوازنات المالية و مردوديتها.

¹ وليد ناجي الحياي، "التحليل المالي"، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص. 19، 20.

² صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، "التحليل المالي الأصول العلمية والعملية"، دار الخوارم العلمية ، جدة، 2015، ص. 40

3. إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة الخاضعة للتحليل.
4. استعمال المعطيات المتوصل لها كأساس للتنبؤات المستقبلية و الاستفادة منها في مراقبة نشاط المؤسسة.
5. التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.
6. استعمال المعطيات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمار، الخزينة)، حيث أن التحليل المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة ولا يقل أهمية عنه.
7. يساعد في اتخاذ القرارات حول عملية الاستثمار، التمويل، التوزيع و الأرباح.¹

و كذلك يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية :

1. التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
2. تقييم السياسات المالية و التشغيلية المتبعة.
3. معرفة قدرة المؤسسة على الاقتراض و تسديد ديونها.
4. الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقييم.
5. الحكم على كفاءة الإدارة.
6. تقييم السياسات المالية و التشغيلية المتبعة.²

و بصفة عامة يهدف التحليل المالي إلى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تغيير السباب التي أدت إلى ظهورها. مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة، و من ثم اقتراح إجراءات مالية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب ، أو القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالتها المالية سيئة أما إذا كانت جيدة فتقوم باقتراح إجراءات تسمح باستمرارها و التحسن أكثر إن أمكن³

¹ رشاد العصار و آخرون، مرجع سابق، ص151

² الحكيم كراجه و علي ربابعة و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار الصفاء، عمان، 2000، ص143

³ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي ، ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001، ص11

المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي.

يتم تحديد أنواع التحليل المالي بالاعتماد على عدة أسس و هي:

ا. حسب البعد الزمني للتحليل:

1. التحليل الرأسي (العمودي): و يقصد بهذا النوع هو المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر نتيجة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية، كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلا قيمة المبيعات في نفس القائمة، أو أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية نفسها.¹
2. التحليل الأفقي: و يقصد به هو تقييم نشاط منشأة الأعمال أو مركزها المالي معا خلال فترتين زمنية من خلال إيجاد العلاقة الأفقية بين بنود فقرات قائمة النتيجة أو قائمة المركز المالي و ذلك بهدف دراسة الاتجاهات و التغيرات في كل فقرة من فقرات قائمة النتيجة أو قائمة المركز المالي.²
- و يقصد به أيضا هو دراسة أي فقرة من فقرات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة أي إذا ما أريد دراسة ربحية المؤسسة لمدة خمس سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية و نلاحظ فيه ربحية المؤسسة و مقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية، و هذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة و مقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات بالسنوات الماضية.³
3. التحليل بالنسب المالية: يعتبر هذا التحليل من أهم وسائل و أدوات التحليل المالي للقوائم المالية ، حيث يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم من نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية مثل الميزانية ، قائمة حسابات النتائج و جدول التدفقات النقدية.
- و هناك العديد من المجالات يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية ، و تتمثل هذه النسب في: نسب السيولة، نسب الربحية، نسب الكفاءة، نسب الرافعة المالية.⁴

ا. حسب الجهة القائمة بالتحليل:

1. التحليل المالي الداخلي: يقصد به هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة داخل المؤسسة.
2. التحليل المالي الخارجي: يقصد به هو تقييم نشاط المؤسسة أو مركزها المالي أو كليهما معا خلال فترة زمنية معينة من قبل الأجهزة المختصة من خارج المؤسسة.⁵
- و بمعنى آخر هو التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المؤسسة، و يهدف إلى خدمة هذه الجهات (القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة و قدرته على الوفاء بالتزاماته، و البنوك المركزية و الغرف الصناعية و غيرها).⁶

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب الأدوات والاستخدامات العملية، ط2، دار وائل، عمان، 2006، ص25

² حمزة شمخي و إبراهيم الجزراوي، "الإدارة والتحليل المالي"، دار الصفاء ، الأردن ، 1998، ص.ص48.50

³ عبد الستار الصباح و سعود جايد مشكور العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، ط2، دار وائل، البصرة، 2007، ص53

⁴ ميداني بن بلغيث و عبد القدر دشايش، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، مدخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي

حول "انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة المعتمد، 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة ورقلة.

⁵ حمزة شمخي و إبراهيم الجزراوي، مرجع سابق.

⁶ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الإثراء، الأردن، 2009، ص19

.III حسب الفترة التي يغطيها التحليل:

1. التحليل المالي قصير الأجل: و يعني هذا التحليل بأنه يغطي فترة زمنية قصيرة سواء كان عموديا أو أفقيا. و يستفاد منه في قياس القدرات و إنجازات المؤسسة في الأجل القصير و غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة و هذا النوع يهتم بالدرجة الأولى الدائنون و البنوك.
2. التحليل المالي طويل الأجل: يهتم هذا التحليل بتحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل مع تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، والقدرة على دفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها و مدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح و حجم هذه التوزيعات. و تأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية.

.IV حسب المدى الذي يغطيه التحليل:

1. التحليل الشامل: و نعني به تقييم نشاط المؤسسة لمركزها المالي ككل خلال فترة زمنية معينة.¹
2. التحليل الجزئي: و نعني به أيضا تغطية جزء من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر مثل تحليل رأس المال الثابت، أو تحليل مصادر التمويل طويلة الأجل أو تحليل القابلية الإدارية للمنشأة أو تحليل المخزون السلعي.... الخ.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص21

المبحث الثاني: استعمالات ونتائج التحليل المالي.

المطلب الأول: مجالات وخطوات التحليل المالي

ا. مجالات التحليل المالي.

هناك عدة مجالات للتحليل المالي يمكن استعمالها لخدمة أغراض متعددة و من أهمها:

1. التخطيط المالي: تعتمد عملية التخطيط المالي على منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، حيث هذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المديرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة و تنبأ بتحليلات مستقبلية. و هذه الأخيرة يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط و يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.
2. تحليل تقييم الأداء: أدوات التحليل المالي تعتبر أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسة و لها القدرة على تقييم ربحية المؤسسة و كفاءتها في إدارة موجوداتها و توازنها المالي ، و كذلك سيولتها و الاتجاهات التي تتخذها في النمو و كذلك مقارنة أداءها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال او في مجالات أخرى. حيث أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة كالإدارة، المقرضين و المستثمرين.
3. التحليل الائتماني: يقوم به المقرض و الهدف منه التعرف على الأخطار المتوقعة حدوثها و يجب أن يواجهها في علاقته مع المقرض، و تقييمها و بناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم. حيث تعتبر أدوات التحليل المالي بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم و الفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.
4. التحليل الاستثماري: إن هذا النوع من التحليل هو أفضل التطبيقات التي يعمل بها التحليل المالي في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات و منح القرض. و لهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد و شركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم و كفاية عوائدهم . حيث لا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات فقط بل تمتد هذه القدرة على لتشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها و الاستثمارات في مختلف المجالات.
5. تحليل بعض الحالات الخاصة: من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة و التي تتكرر في حياتها ، التصفية الانضمام ، الاندماج ، الشراء، التقييم، و جميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين ، يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات و الأصول و الخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي و الاستثماري و الائتماني و السوقي لكل مؤسسة لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات و ظهور شخصيات جديدة و تغيير و تبديل الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة¹.

ii. خطوات التحليل المالي.

1. التصنيف: تشمل عملية التصنيف في تحليل الأرقام التي توجد بالميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج و الهدف منها الوصول إلى وضع المعلومات المالية التي تعتبر القاعدة الأساسية لاستنتاج الوضعية المالية للمؤسسة.

¹ هيثم محمد الزعي، الإدارة و التحليل المالي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2000، ص ص160، 159.

2. المقارنة: تتم هذه العملية بعد عملية تحليل الأرقام وتصنيفها، حيث نقوم بمقارنة الأجزاء ببعضها البعض و مقارنة للمجموعات المحددة بالمجموعات الكلية، وهذه العملية تساعد كذلك على الكشف عن علاقة الأرقام فيما بينها.
3. الاستنتاج: حيث تتم هذه العملية بعد عملية التصنيف و المقارنة بين القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة خلال فترات متعددة أو لفترة محاسبية واحدة مع المؤسسات المثلة لها يمكن تحديد أفاقها خلال الفترات اللاحقة عن طريق معرفة الوسائل الوقائية لحل المشكلات المختلفة للمؤسسة، و من هذا فالمؤسسة تتحكم في مركزها المالي و بالتالي تمكنا من تقدير إمكانياتها و قدرتها¹.

المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي.

إن الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية جعله محط الاهتمام لكثير من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لأنه يعمل على وصف كلي لذمتها المالية ووضعيتها خلال الدورة الاستغلالية. و نذكر هذه الأطراف المهتمة فيما يلي:

أ. الأطراف الداخلية:

تتمثل الأطراف الداخلية في:

1. إدارة المؤسسة: يعتبر هذا النوع من الأطراف أكثر حرصا على استمرارية حياة المؤسسة، و ذلك باهتمامها بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة من أجل التعزيز من وجودها في السوق لمواجهة المنافسين، و في نفس الوقت تعظيم حقوق الملكية و ثروتها و قدرتها على تسديد التزاماتها في مواعيد الاستحقاق. حيث تستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل.
2. الأطراف ذات المصلحة: و هم الأطراف الذين لهم مصلحة في المشروع، و التي يتم ذكرهم فيما يلي:
3. المساهمون: و هم الذين يهتمون بصفة أساسية في الوحدة الاقتصادية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية و المستقبلية، و سلامة الاستثمارات في المشروع. و في هذه الحالة يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة و تقييم هذه الجوانب.

4. العاملون في المؤسسة: حيث يقوم هذا النوع من الأطراف بمعرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه و التأكد من سلامة إدارة الأموال و التي قد يكون له أثر كبير على التغيير في الأجور و كذلك مناصب العمل.

ب. الأطراف الخارجية: تتمثل في:

1. الدائنون:

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب السندات الخاصة بالمشروع أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمشروع، وقد يكون الدائن مصرفا أو مؤسسة مالية. لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى مقدرة المشروع بالوفاء بالقرض عندما يحين أجل الاستحقاق، فإذا كان المقرض لفترة أكثر من سنة فيهتم المقرض بالتأكد من إمكانية سداه لهذا

¹ جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1984، ص79.

الالتزام في الأجل الطويل. وإذا كان المقرض لفترة أقل من سنة هنا يهتم الدائن بالتأكد من مقدرة المدين على سداده في الأجل القصير.¹

2. الموردون:

يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية له فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد و يعني دراسة و تحليل مديونيته في دفاتر المورد و تطور هذه المديونية و على ضوء ذلك قرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل. و بذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملائه بصفة دورية فمثلا يهتمه " التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، و يمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية."²

3. العملاء:

و هنا يمكن لعميل المؤسسة أن يهتم بالتحليل المالي عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد و كذلك منافسه، من أجر معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لما تمنحه لغيره و تطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه ، و تتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان.³

4. الهيئات الرقابية:

تقوم هذه الهيئات باستخدام التحليل المالي من أجل دراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة و تتخذ التحليل المالي كأداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء و المساعدة في التعرف على نقاط القوة و الضعف في الوحدة الاقتصادية.

5. مصلحة الضرائب:

تقوم بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول على المعلومات بنتائج محققة و بالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح و إذا كلما كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تكون ضمان للدفع.

¹ طبر الويزة و سايغي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015، ص14

² لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نقود و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص78.

³ طبر الويزة و سايغي باهية فريال، مرجع سابق، ص15.

المطلب الثالث: البيانات المستعملة في التحليل المالي:

تنقسم البيانات المستعملة في التحليل المالي إلى فئتين أساسيتين هما:¹

I. البيانات الداخلية:

تكون بمثابة المدخلات بالنسبة للتقارير المالية الداخلية التي تقدم للإدارة حول أنشطتها المختلفة و كذلك تتسم بالتفصيل، و تتمثل في:

1. الميزانية المحاسبية:

تعبّر عن مجموعة من المصادر المالية (الخصوم)، و ما تملكه من وسائل (أصول) حيث يكون ذلك في فترة زمنية معينة. و هذه الميزانية تعطي فكرة عن التوازن المالي و قيمته في المؤسسة.

2. جدول حسابات النتائج:

هو وثيقة محاسبية تلخص نشاط المؤسسة خلال فترة الدورة لإبراز التكاليف و الإيرادات التي تمكنها من تحديد نتيجة المؤسسة.

3. ميزان المراجعة:

يعتبر ميزان المراجعة مراجعاً داخلياً يمكن اللجوء إليه، فهو يبين التدفقات المالية الحقيقية داخل المؤسسة.

4. جدول التمويل:

يقوم هذا الجدول بتقديم نظرة شاملة و دقيقة للاستعمالات و المصادر. و كذلك يبين التدفقات الداخلية و الخارجية.

II. البيانات الخارجية:

و هي بمثابة المدخلات بالنسبة للتقارير المالية الخارجية و التي تعرف بالقوائم المالية التي تصدرها المنشأة للأطراف المعنية و ينبغي أن نشير هنا إلى الأهداف الأساسية للتقارير المالية المنشورة وفق ما حددته اللجنة المراد بها تطوير المبادئ المحاسبية و المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين AICPA، و تتمثل في:

1. تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات كافية عن السياسات و الفروض و المبادئ المحاسبية

المتبعة في إعداد تلك القوائم كأساليب تقويم البضاعة و طرق احتساب استهلاك الموجودات الثابتة، و طرق تكوين مخصصات الانخفاض في قيم الاستثمارات و المدينون.

2. توفير معلومات مالية موثوق بها و عادلة عن الموارد الاقتصادية للمنشأة و التزاماتها المترتبة على هذه

الموارد تجاه الغير و اتجاه الملاك بحيث تتيح هذه المعلومات للأطراف المستخدمة لها تقييم مواطن القوة في المنشأة و مواطن الضعف فيها.

3. توفير معلومات لتلك الأطراف عن التغيرات الحادثة في المركز المالي بسبب الأنشطة المستهدفة

لتحقيق الأرباح.

4. توفير معلومات تمكن مستخدميها من اشتياق بعض المؤشرات الكمية المفيدة في التنبؤ بالقوة

الإرادية للمؤسسة.

¹ صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، 1998، عمان، الأردن، صص 91، 92

حيث أن وسائل الاتصال المستخدمة في نقل المعلومات السابقة الذكر هي:

- قائمة المركز المالي .
- قائمة الدخل أو الحسابات الختامية.
- حسابات توزيع الأرباح و الخسائر.
- قائمة التدفقات النقدية.

المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي¹.

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية المتوفرة لدى المؤسسة يمكن فيتم الحصول على النتائج و معالجتها باستعمال وسائل معينة حسب وضعية المحلل سواء كانت نتائج التحليل داخلية أو خارجية بالنسبة للمؤسسة.

I. نتائج التحليل المالي الداخلية: و تتمثل في:

1. التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تواجه المؤسسة.
2. وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس التقديرات المستقبلية.
3. اتخاذ قرارات حول الاستثمار، التمويل أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال.
4. إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة.

II. نتائج التحليل المالي الخارجي: و تتمثل في:

1. ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
2. تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعت المؤسسة على تحمل نتائج القروض.
3. مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات المنافسة.
4. اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية و الاستغلالية للمؤسسة.

¹ أيمن الشنطي، عامر الشقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004، ص 170

المبحث الثالث: الميزانية المالية وتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

المطلب الأول: الميزانية المالية وعناصرها.

1. تعريف الميزانية المالية .

1. تعرف الميزانية المالية على أنها: " جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول و في جانبه الأيسر مجموعة

من الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حين يحافظ على تساوي الطرفين".¹

2. و كما تعرف على أنها: " جزء يتعلق بفترة معينة غالبا سنة أي في نهاية الدورة لكل ما تملكه المؤسسة، ما

لها و ما عليها، و الفرق بينهما يمثل ذمتها أو حالتها الصافية، و يعني مبلغ الأموال التي يمتلكها".²

3. و يمكن تعريفها كذلك على أنها: " جدول يشمل جانبين و هما جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة

مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية و جانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق مبدأ

السنوية.³

4. رغم تعدد تعريف الميزانية المالية إلا أنها تصب في معنى واحد و بالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل و هو أن

الميزانية المالية هي عبارة عن دراسة البيانات المالية لمؤسسة ما أو مشروع معين من أجل معرفة مصادر

النقد فيها و مصروفاتها، و تحويل هذه البيانات إلى معلومات تفيد في عملية التحليل و التشخيص لاتخاذ

القرارات المالية المناسبة .

5. و تعتبر الميزانية المالية كأداة فعالة في عملية التحليل المالي، إذ تعمل على إبراز نقاط القوة و نقاط الضعف

في الهيكل المالي للمؤسسة. و تعتمد الميزانية المالية على عدة مبادئ و تتمثل في:

1.5 مبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة.

2.5 مبدأ ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق المتزايدة.

3.5 مبدأ تعديل القيم المحاسبية لحسابات الميزانية و ذلك لهدف تقريبا من قيمتها الحقيقية.⁴

¹ محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 08.

² ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المجدية العامة، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 17

³ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية: التحليل المالي للمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 45.

⁴ جروم محمد ملين و آخرون، إستراتيجية التحليل المالي في إدارة المؤسسة العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،

الجزائر، جوان 2013، ص 20

II. شكل الميزانية المالية .

للميزانية المالية شكلان، الميزانية المالية المختصرة و الميزانية المالية المفصلة يتم ذكرهما في ما يلي:

1) الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم(1-1): الميزانية المالية المختصرة.

المبلغ	%	الخصوم	%	المبلغ	الأصول
		الأموال الدائمة الحالة الصافية الديون الطويلة و المتوسطة و الديون القصيرة			الأصول الثابتة قيم الاستغلال القيم القابلة للتحصيل القيم الجاهزة الأصول المتداولة
100%		المجموع	100%		المجموع

المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات المراقبة في التسيير- "التحليل المالي"، الجزء الأول، دار المحمدية، الجزائر ، ص28

(2) الميزانية المالية المفصلة:

جدول رقم (2-1): الشكل العام للميزانية المالية المفصلة.

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<p><u>الأموال الدائمة:</u></p> <p><u>الأموال الخاصة:</u> رأس مال الشركة فرق إعادة التقدير مؤونة الأعباء و الخسائر <u>ديون ط، م، أ</u> ديون الاستثمارات قروض مصرفية</p>		<p><u>الأصول الثابتة:</u></p> <p><u>القيم الثابتة:</u> الاستثمارات قيم معنوية قيم ثابتة <u>قيم ثابتة أخرى:</u> مخزون الأمان سندات المساهمة كفالات مدفوعة</p>
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	<p><u>د.ق.أ:</u> ديون الاستثمار قروض مصرفية موردون أوراق الدفع أرباح موزعة ضرائب على الأرباح</p>		<p><u>الأصول المتداولة:</u> <u>قيم الاستغلال:</u> بضائع مواد و لوازم منتجات (تامة و 1/2 تامة) <u>قيم قابلة للتحقيق:</u> تسبيقات زبائن أوراق قبض <u>القيم الجاهزة:</u> البنك الحساب الجاري الصندوق</p>
	مجموع د.ق.أ		مجموع الأصول المتداولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات المراقبة في التسيير- "التحليل المالي"، الجزء الأول، دار المحمدية، الجزائر، ص، ص39، 38.

III. عناصر الميزانية المالية.

1. الأصول:

في المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي تم تعريف الأصول على النحو التالي: "تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية و المواجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية".

و تتكون الأصول من:

1. الأصول الثابتة: وتشمل كل من الاستثمارات و قيم ثابتة أخرى حيث نجد أن لكلا العنصرين يخضع لدرجة السيولة متزايدة فالقيم المعنوية و المادية ذات أطول مدة تكون في قمة الميزانية و تأتي بعدها الآلات و المعدات ثم القيم الثابتة الأخرى. و تشمل:

1.1. مخزون الأمان: و هو المخزون الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف رغم التغيرات التي تطرأ على المخزون في السوق و في الأسعار ، و الكميات خاصة، حيث يبقى هذا المخزون باستمرار في المؤسسة على مدى السنوات.

2.1. سندات المساهمة: هو عبارة عن المساهمة في رأس مال المؤسسة أو مؤسسات أخرى. و يبقى لدى الغير لمدة أكثر من سنة.

3.1. الكفالات المدفوعة: و هي القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية و تبقى لديها لمدة تزيد عن سنة كضمانات.

2. الأصول المتداولة:

1.2. المخزونات: حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى السيولة فقد تحتل المركز الأول من الأصول المتداولة.

2.2. الحقوق: و هي القيم التي تنتج من تعامل المؤسسة مع الغير و تقل مدتها عن مدة المخزونات، و تتكون من:

1.2.2. القيم القابلة للتحقيق: و تضم حقوق المؤسسة مع الغير من زبائن و سندات مساهمة، و تسبيقات الغير و لا تتجاوز مدتها السنة .

2.2.2. القيم الجاهزة: و تضم البنك و الصناديق و القيم الجاهزة التي تحت تصرف المؤسسة و لا تستدعي مدة لتحقيقها.

II. الخصوم: عرفها النظام المحاسبي المالي في المادة 22 على النحو التالي: "تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية و التي يتمثل انقضائها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية. و تتكون من:

1. الأموال الدائمة: تترتب حسب مدة الاستحقاق، ففي الجزء الأول نجد مجموعة من العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، بالإضافة إلى الاحتياطات و النتائج قيد التخصيص و المؤونات غير المدفوعة بعد طرح الضريبة منها. أما الجزء الثاني فهو مجموعة من الديون طويلة الأجل من سنة إلى أكثر بمختلف أنواعها و حسابات الشركاء للمدى الطويل و ديون الاستثمار.

II. الديون قصيرة الأجل: وهي الصنف الثاني من الموارد، وتشمل مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن سنة، وتشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات، و جزء النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء وحسابات الشركاء ذات المدة القصيرة.

المطلب الثاني: جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات في رؤوس الأموال الخاصة.

I. جدول تدفقات الخزينة.

(1) مفهوم جدول تدفقات الخزينة:

هو عبارة عن أداة دقيقة مستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة. حيث يعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية و تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو ... إلخ. و يهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال و نظائرها و كذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة¹.

(2) مكونات جدول تدفقات الخزينة:

يبرز جدول تدفقات الخزينة مداخل و مخارج الموجودات المالية المتحصل عليها أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

1.2. تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد الأموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).

2.2. التدفقات الصادرة عن أنشطة التمويل (الأنشطة الناتجة عن تغير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض).

3.2. التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار و التمويل).

حيث أصبحت الخزينة تحسب على منظور ديناميكي بالاعتماد على حركة تدفقات الخزينة و بالنسبة على المنظور التفصيلي فيعتمد على تفكيك الخزينة حسب مصادرها.

و منه تتمثل الأسهم المتقطعة في تدفقات الخزينة الخارجة (التسديدات) مثل نفقات الاستغلال، حيازة استثمار، تسديد أقساط الديون، و توزيع أرباح الأسهم و غيرها، أما الأسهم المتواصل فتتمثل في تدفقات الخزينة الداخلة مثل تحصيلات الاستغلال، التنازل عن الاستثمارات، الحصول على قروض و الرفع في رأس المال، و بالتالي فالخزينة هي مركز جميع التدفقات و تعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة سيولة المؤسسة.

تغيرات الخزينة = تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال + تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار + تدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل.

(3) عرض جدول تدفقات الخزينة:

¹ <https://talabadz1.blogspot.com> date de consultation 17/03/2022

² أمينة زغاد، التحليل المالي وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005، ص32.

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئات مختصة من معاهد و جامعات و غيرها حيث حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي و المالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة و هما : الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة. حيث هذا التحديد مرتبط خاصة بتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو الأنشطة التي تتولد عنها منتجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل.

1.3. جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة:

ترتكز هذه الطريقة على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول و خروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين و الضرائب و غيرها)، قصد الحصول على تدفق صافي للخزينة، ثم تقريب و مقارنة هذا الأخير مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعينة.

و الجدول التالي يوضح تدفقات الخزينة حسب الطريقة المذكورة.

الجدول (1-3): جدول تدفقات أموال الخزينة (بالطريقة المباشرة).

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيانات
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة من الموردين و العاملين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى و المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (أ)
			المسحوبات عند اقتناء التثبيتات مادية أو غير مادية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوضيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة و معدلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معدلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يولية 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدون الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص 35

2.3. جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة:

و تركز هذه الطريقة في إثر العملات التجارية دون التأثير في الخزينة، التغييرات أو التفاوتات أو في التسويات (الضرائب المؤجلة)، التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل.
الجدول رقم (4-1): جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة.

البيانات	ملاحظة	السنة المالية (N)	السنة المالية (N-1)
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من اجل: الاهتلاكات و الأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات و الزبائن تغير الموردين و الديون الأخرى و قيمة البيع التي تزيد أو تنقص من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن شراء تثبيتات تحصيلات عن مبيعات تثبيتات تأثير تغييرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار القروض تسديد القروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغييرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: <https://www.compta-213.com> date de consultation 21/03/2022

.II جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوبة تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المتعلقة بما يلي:

- ❖ النتيجة الصافية للسنة المالية.
- ❖ تغييرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- ❖ المنتجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- ❖ عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض ، التسديد....).
- ❖ توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.¹

¹ مراد حمزة، ربيعي أحمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2010-2011، ص.ص. 16، 22.

الجدول رقم (5-1): جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة.

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياجات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل26 يولية 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدون الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص 37

المطلب الثالث: دراسة الهيكلية المالية بواسطة النسب المالية.

I. تعريف النسب المالية:

للنسب المالية عدة تعاريف نذكر منها فيما يلي:

1. النسب المالية تعتبر محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين بالمركز المالي للمؤسسة، لذا فإنها تزود الأطراف المعنية بفهم أفضل لظروف المؤسسة.¹
2. تعرف كذلك بأنها علاقة بين قيمتين ذات معنى بالنسبة للهيكل التمويلي أو الاستغلالي للمؤسسة و هذه القيم تؤخذ من الميزانية المالية أو من جدول تحليل الاستغلال أو منهما معا، و هذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتبعة من طرف المؤسسة بصفة موضوعية و في إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، و تكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية.²
3. حسب تعريف البنك الفرنسي "جويلية 1974" على أنها العلاقة بين مقدارين يمثل أحدهما البسط و الآخر المقام، و ق يمثلان هذين المقدارين حسابات الميزانية و التسيير، رأس مال العامل، القيمة المضافة.... الخ. و التي يمكن أن تكون معرفة بحسابات أقل أو أكثر تعقيدا.³
4. النسب المالية هي عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية.
5. و للنسب المالية أهمية بالغة في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة تتمثل فيما يلي:⁴
6. تسمح للمسييرين باتخاذ قرارات التسيير و متابعة الوضعية المالية للمؤسسة.
7. تقدم معلومات وإيضاحات حول فعالية المؤسسة و توازنها المالي.
8. تحدد مدى استطاعة المؤسسة على تسديد التزاماتها الطويلة.
9. و تمكن من معرفة إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.
10. تمكن من متابعة تطورات المؤسسة لفترات متعددة.

II. أنواع النسب المالية:

تتكون النسب المالية من عدة أنواع سنتطرق إليها فيما يلي:

1. نسب الهيكلية: تتمثل هذه النسب في مجموعة النسب المالية التي تستعمل لغرض تحليل الوضعية المالية للمؤسسة و كذلك لتقدير توازنها، أي تقدم صورة واضحة حول الهيكلية المالية للمؤسسة في زمن معين. و كذلك تبين العلاقة بين عناصر الأصول و عناصر الخصوم، و من خلال عناصر الميزانية يمكننا استنتاج ثلاثة أنواع من نسب الهيكلية تتمثل في:⁵

¹ منير صالح هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 43.

² مؤيد راضي حنفر، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري تطبيقي)، دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة، بدون بلد النشر، 2006، ص 27.

³ حداد عبد الله، بن عمر حمزة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة

الماستر، مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، البويرة، 2018، ص 37

⁴ محمد مط، التحليل المالي وأساليب الأدوات و الاستخدامات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1997، ص 37

⁵ حداد عبد الله، بن عمر حمزة، مرجع سابق، ص 37

1.1. نسب هيكلية الأصول: تتمثل في النسب المستخدمة التي توضح بشكل جيد وزن كل عنصر من عناصر الأصول بالنسبة لمجموع الأصول و نستخلص ما يلي:

$$1.1.1. \text{نسبة الأصول الثابتة} = (\text{إجمالي الأصول الثابتة} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

$$2.1.1. \text{نسبة الأصول المتداولة} = (\text{إجمالي الأصول المتداولة} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

$$3.1.1. \text{نسبة القيم القابلة للتحقيق} = (\text{إجمالي القيم القابلة للتحقيق} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

$$4.1.1. \text{نسبة القيم الجاهزة} = (\text{إجمالي القيم الجاهزة} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

تسمح هذه النسب بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها موجودات المؤسسة و تقدم صورة واضحة عن قدرة المنشأة في عملية تغيير هيكلتها حتى تصبح تتماشى مع الهيكلية المثلى.

2.1. نسب هيكلية الخصوم: و تتمثل هذه النسب في النسب الصادرة التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة محددة أو تبين وزن كل طرف من الأطراف المكونة للخصوم. و يمكن توضيحها فيما يلي:

$$1.2.1. \text{نسبة الأموال الخاصة} = (\text{إجمالي الأموال الخاصة} / \text{مجموع الخصوم}) \times 100$$

$$2.2.1. \text{نسبة الديون الطويلة الأجل} = (\text{إجمالي الديون الطويلة الأجل} / \text{مجموع الخصوم}) \times 100$$

$$3.2.1. \text{نسبة الديون القصيرة الأجل} = (\text{إجمالي الديون القصيرة الأجل} / \text{مجموع الخصوم}) \times 100$$

2. النسب العامة: لها أهمية بالغة في إظهار أهمية و تطور رأس المال العامل. و سنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (6-1): جدول النسب العامة.

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	هذه النسبة تقيس مدى تمويل الاستعمالات بالموارد المستقرة و قيمة هذه النسب يجب أن تكون أكبر من الواحد لكي تحقق المؤسسة هامش أمان يتمثل في راس المال العامل الصافي.
نسبة التمويل الذاتي	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	هذه النسبة تبرز مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، عادة ما تكون هذه النسبة اقل من الواحد
نسبة الاستقلالية المالية (المديونية)	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	هذه النسبة محصورة بين (1 و2) فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر، مما يجعل لها القدرة الكافية للتسديد أو الاقتراض، أما إذا كانت تساوي 1 أو أقل منه فهذا يعني تساوي الطرفين و يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون و لا تستطيع الحصول على قروض إضافية (غلا في حالات إعطائها ل ضمانات أخرى)
نسبة قابلية السداد	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$	هذه النسبة تسمح بمقارنة ديون المؤسسة مع أصولها، كلما كانت هذه أقل من الواحد كلما كان هذا في صالح المؤسسة، أي يشكل ضمان كبير للمقرضين، الحالة المثلى هي (0.5)

المصدر: ناصر دادى عدون، تقنيات المراقبة في التسيير- "التحليل المالي"، الجزء الأول، دار المحمدية، الجزائر، ص 43.

3. نسب السيولة: تسمح هذه النسب بمقارنة عناصر الأصول المتداولة و عناصر الديون قصيرة الأجل أي التقارب بين السيولة و استحقاقها كما توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها و سنوضح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (7-1): يمثل جدول نسب السيولة.

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة سيولة الأصول	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$	تبين هذه النسبة مدى سيولة أصول المؤسسة، كلما كانت هذه النسبة أكبر من (0.5) فهذا يعني أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة، و هذه الحالة جيدة للمؤسسة لأن حركة الأصول المتداولة سريعة و تحقق أرباحا و هذا ما يميز المؤسسات التجارية، أما إذا كانت في حدود (0.5) فتدل على ارتفاع الاستثمارات خاصة عند حداثة أصول المؤسسة.
نسبة السيولة العامة	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$	تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل، إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد هذا يعني أن المؤسسة لها القدرة على التسديد، أما إذا كانت مساوية للواحد فهذا يعني حالة التوازن، أما إذا كانت أقل من الواحد فهذا يعني أن رأس المال العامل سالب.
نسبة السيولة المختصرة	$\frac{\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$	تعرف هذه النسبة بنسبة الخزينة، تبين هذه النسبة مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة و القيم القابلة للتحقيق، الحالة المثلى محصورة بين (0.3) و (0.5).
نسبة السيولة الأنبية (الفورية أو الحالية)	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$	تسمح لنا بالمقارنة ما بين الأموال التي تحت تصرف المؤسسة و الديون القصيرة الأجل، فهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية أو السريعة، الحالة المثلى ما بين (0.2) و (0.3).

المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات المراقبة في التسيير- "التحليل المالي"، الجزء الأول، دار المحمدية، الجزائر، ص44

4. نسب المردودية: تسمح نسب المردودية بمقارنة نتيجة ما بالوسائل المستعملة لبلوغها أو تقيس لنا العائد من استخدام الموجودات لدى المؤسسة، و عموما هناك عدد هائل من النسب يستخدمها المحلل المالي من أجل معرفة أنواع المردودية و هي:

1.4 نسب المردودية المالية: هي مجموعة من النسب التي تعبر عن طاقة المؤسسة لإيجاد الأموال لضمان عملية تحديد التجهيزات المتعلقة بالانتاج و من ثم تطوير و تحسين نشاطها.

نسبة المردودية = النتيجة الإجمالية/مجموع الأموال الخاصة

فهذه النسبة تقيس لنا مردودية الأموال الخاصة و تبين فعالية المؤسسة في استخدامها لهذه الأموال، إضافة إلى ذلك هناك نسب أخرى من بينها:

نسبة المردودية الإجمالية للأموال الدائمة = رقم الأعمال الصافي / مجموع الأموال الدائمة

2.4. نسب المردودية الاقتصادية: و هذه النسبة تقيس مردودية كل الموارد المستثمرة في المؤسسة، و نستنتج منها ما يلي:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

نسبة مردودية رأس المال = رقم الأعمال / مجموع الأصول

نسبة المردودية الاقتصادية = طاقة التمويل الذاتي / مجموع الأصول

تسمح نسبة مردودية رأس المال بمقارنة رقم الأعمال بأصول الميزانية و تعبر عن سرعة دوران رقم الأعمال، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما أثبتت هذه الحالة أن المردودية جيدة.

3.4. نسبة المردودية التجارية: تسمح هذه النسبة بالتقييم الخاص بنشاط المؤسسة و نستخلص منها نسبة تتجسد فيها المقارنة بين النتيجة و رقم الأعمال.

نسبة مردودية النشاط = النتيجة المحققة / رقم الأعمال

5 نسب النشاط: تقدم لنا نسب النشاط مؤشرات ديناميكية تركز على معلومات متغيرة لأنها تسمح بإدخال البعد الزمني في تحليل الميزانية و هناك عدة نسب تتمثل في :

1.5. نسبة مدة دوران المخزونات: فتقيس مدة تصريف المخزونات باختلاف أنواعها حيث تدل على مدى تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها.

نسبة مدة دوران المخزونات = (المخزون الوسطي للسلع / تكلفة السلعة المباعة) $\times 360$

معدل الدوران = تكلفة شراء البضاعة المباعة / المخزون الوسطي.

مدة التخزين = (1 / معدل الدوران) $\times 360$

المخزون الوسطي = (مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة) / 2

2.5. نسبة تسديد القروض للزبائن: تتمثل هذه النسبة في توضيح السياسة التجارية المنتهجة من طرف المؤسسة اتجاه زبائنها.

نسبة مدة تسديد القروض للزبائن = ((الزبائن + أوراق القبض) / رقم الأعمال) $\times 360$

III. حدود استخدام النسب المالية¹.

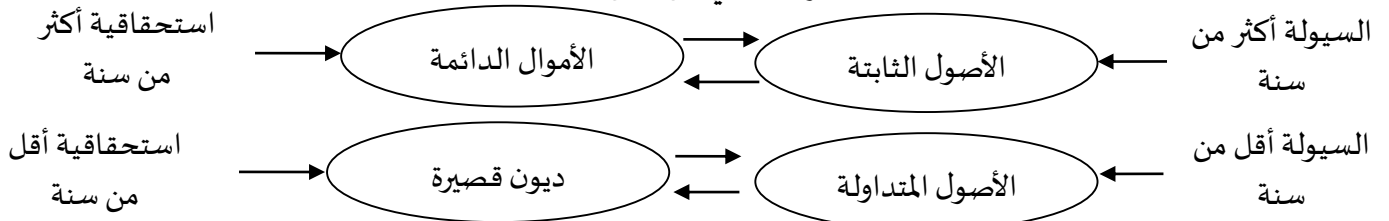
1. في حالة دخول الشركة في نشاطات مختلفة فإن القوائم المالية توضح المركز المالي و نتائج الأعمال للشركة ككل ، و النسب هنا تكون مضللة خاصة عند مقارنة نسب الشركة بنسب الصناعة في الوقت الذي تنتهي هذه الأنشطة المتعددة إلى صناعات مختلفة فعلى أي منها تتم المقارنة.
2. قد تكون نسب الصناعة قد تم إعدادها من عينات لا تمثل الصناعة تمثيلا صادقا.
3. كذلك نسب الصناعة المحسوبة نفسها تحتوي على بيانات و معلومات تم إعدادها طبقا لمعايير المحاسبية مختلفة فهناك مثلا شركة تستخدم FIFO وأخرى تستخدم طريقة LIFO إلى غير ذلك من معايير المحاسبة البديلة.
4. موسمية النشاط قد تؤثر على النسب المالية المستخرجة و خاصة إذا كانت السنة المالية التي تعد عنها القوائم المالية لا تنطبق مع طول دورة التشغيل التي تخص الشركة.
5. نسب متوسط الصناعة التي تتم المقارنة بها قد لا تصلح هدفا للشركة التي تنتهي لهذه الصناعة.
6. تهمل النسب المحاسبية اشد التغيرات في مستوى العام للأسعار على المعلومات المحاسبية.

المطلب الرابع: التحليل بواسطة التوازنات المالية.

- 1) تعريف التوازن المالي: هو عبارة عن تناظر قيمي و زمني بين الموارد المالية للميزانية من جهة و استخداماتها من جهة أخرى، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها و كذلك تختلف عناصر الاستخدامات في مدة تحقيقها التي توافق درجة ثبوتها.
- و مع ذلك يساعد المؤسسة على الحفاظ على درجة السيولة الكافية و اللازمة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية ، فالمؤسسة تسعى دائما للتحكم في السيولة من أجل استمرارها في الوفاء بديونها.
- فللتوازن المالي قاعدة تدعى بقاعدة التوازن المالي الأدنى ، أي تقابل بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم.
- و الشكل الموالي يبين لنا مكونات الميزانية المالية²:

شكل رقم (1-1): التوازن المالي.

التوازن المالي من أعلى الميزانية:



التوازن المالي من أسفل الميزانية

المصدر: مطبوعة من إعداد يحي سعيدي، محاضرات في التحليل المالي، قسم العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر، 2006/2007.

¹ خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار الميرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان الأردن، 2000، ص، ص.91،92.

² حداد عبد الله، بن عمر حمزة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاجنايبورية، 2018، ص.32.

لكي يتحقق التوازن المالي لا بد من توجيه الموارد المالية المتاحة التي تبقى للمؤسسة أكثر من سنة نحو تمويل الاستخدامات الدائمة، أي تلك العناصر من الأصول التي تتحول إلى سيولة بعد سنة و تخصص الموارد التي مدة استحقاقيتها لا تتعدى سنة لتمويل العناصر التي يمكن أن تتحول إلى سيولة خلال سنة.

(2) تعريف رأس المال العامل (FR):

يحتوي رأس المال العامل على عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

1. رأس المال العامل هو جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال، وبالتالي فهو قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة.¹
2. يعبر رأس مال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة و الالتزامات الجارية، و تتضمن الأصول المتداولة النقدية و أيضا تلك الأصول التي يتوقع أن تتحول إلى نقدية أو تستفيد في العمليات العادية خلال دورة النشاط العادية أو خلال سنة، و تعبر الالتزامات الجارية عن تلك التي تستحق خلال دورة النشاط.²
3. و يعرف كذلك بأنه الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة.³
4. رأس مال العامل هو الفرق بين الأصول المتداولة أو قصيرة الأجل و الخصوم المتداولة أو الجارية.⁴
5. رأس مال العامل يكون هامش الأمان للمؤسسة، فهو جزء من الأموال الدائمة الذي يمول الأصول المتداولة. و يتم حساب رأس مال العامل من خلال العلاقتين التاليتين:

➤ من أعلى الميزانية:

رأس مال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

➤ من أسفل الميزانية:

رأس مال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

- 1.2. حالات تغير رأس مال العامل: يمكن القول أن هناك ثلاث مستويات لرأس مال العامل يتم ذكرها فيما يلي:

1.1.2 الحالة الأولى: رأس مال العامل = 0 - الأموال الدائمة = الأصول الثابتة أو الأصول المتداولة

= الديون قصيرة الأجل، و في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي بالكامل عن طريق القروض قصيرة الأجل، و هذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، و تترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

2.1.2 الحالة الثانية: رأس مال العامل < 0 ← الأموال الدائمة < الأصول الثابتة أو الأصول

المتداولة < ديون قصيرة الأجل، و في هذه الحالة نجد أن الأصول الثابتة مولت بالكامل بالأموال الدائمة، و بقي جزء من الأموال الدائمة لتمويل نسبة معينة من الأصول المتداولة و هذا ما يشكل هامش أمان (يتمثل في رأس مال العامل) و توازن في الهيكل التمويلي للمؤسسة، إلا أن قيمة رأس

طير الويزة، مرجع سابق، ص 58¹

² أحمد نور، المحاسبة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1987، ص 179.

³ ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والتحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

⁴ كمال خليفة أبو زيد، دراسات في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص 226.

مال العامل لا يجب أن تكون كبيرة جدا، و هذا من أجل عدم تجميد الأموال الدائمة التي تتميز بتكلفة عالية في أصول متداولة لا تنتج عنها فوائد.

3.1.2. الحالة الثالثة: رأس مال العامل > 0 — أي الأموال الدائمة > الأصول الثابتة أو الأصول المتداولة > الديون قصيرة الأجل، و هذا يعني أن الأصول الثابتة مولت بجزء من الأموال الدائمة و جزء آخر من القروض قصيرة الأجل، و في مثل هذه الحالة لا تتمتع المؤسسة بأي هامش ضمان لمقابلة المصاعب المستقبلية، و هو ما يدل على عدم التوازن في الهيكل التمويلي للمؤسسة، و بالتالي تكون هناك خطورة على الوضعية المالية .

2.2. أنواع رأس المال العامل: و تتمثل فيما يلي:

1.2.2. رأس مال العامل الخاص:

و هو المقدار المتبقي من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة و يحسب بإحدى العلاقتين التاليتين:

رأس مال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

2.2.2. رأس مال العامل الدائم:¹

و هو الفرق بين أصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل و غالبا ما يكون رقما موجبا و يعتبر مقياسا مقبولا للسيولة و يحسب وفق العلاقة التالية:

رأس مال العامل الدائم = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

3.2.2. رأس مال العامل الإجمالي:

هو مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها النشاط الاستغلالي للمؤسسة و التي تدور في مدة سنة أو أقل و يشمل حاصل رصيد الأصول المتداولة. و يتم حسابه بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة.

رأس مال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة

4.2.2. رأس مال العامل الأجنبي:

يبين لنا قيمة الموارد الأجنبية في المؤسسة و المتمثلة في إجمالي الديون، و هنا لا ننظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها بل كمواد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال. و يحسب بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

رأس مال العامل الأجنبي = رأس مال العامل الإجمالي - رأس مال العامل الخاص.

(3) تعريف احتياجات رأس مال العامل (BFR):

¹ بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2011، ص 83.

- هناك عدة تعريفات لاحتياجات رأس مال العامل نذكر منها فيما يلي:
1. يمكن تعريفها بأنها رأس مال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة لمواجهة حقيقة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، و تتضمن تسيير دورة الاستغلال بصورة عادية.
 2. و يعرف كذلك بأنها رأس مال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، و الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، و تظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل.¹
 3. احتياجات رأس مال العامل تقيس مبلغ الأصول المتداولة الغير مموّلة من طرف الخصوم من نفس الطبيعة.
- و يتم حساب احتياجات رأس مال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس مال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل
 احتياجات رأس مال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية).

- 1.3. حالات تغير احتياجات رأس المال العامل:²

هناك ثلاث حالات لتغير احتياجات رأس مال العامل و توضيحها فيما يلي:

 - 1.1.3 الحالة الأولى: احتياجات رأس المال العامل = 0

وهذا يعني أن هناك استخدامات الاستغلال للمؤسسة متساوية مع مواردها، إذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لأن الديون قصيرة الأجل كافية لتمويل أصولها المتداولة.
 - 2.1.3 الحالة الثانية: احتياجات رأس المال العامل < 0

أي استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة تكون أكبر من مواردها، إذ سوف تمول الاحتياجات القصيرة المدى إما بالاعتماد على الفائض في مواردها الطويلة المدى و إما بالاعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى.
 - 3.1.3 الحالة الثالثة: احتياجات رأس المال العامل > 0

و في هذه الحالة فإن استخدامات الاستغلال للمؤسسة أصغر من موارد استغلالها، إذ ليس لديها احتياجات للتمويل لأن الخصوم الدورية فائضة عن احتياجات التمويل في أصول الاستغلال و هذا يعني أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل و ذلك بعد تغطية و تمويل احتياجات الدورة.
- 2.3. العوامل المؤثرة في احتياجات رأس المال العامل:
- هناك عدة عوامل مؤثرة في احتياجات رأس مال العامل و يمكن تلخيصها فيما يلي:
- 1.2.3 طبيعة النشاط: رغم تساوي رقم الأعمال للمؤسسات و إنما يمكن أن يختلف احتياج رأس مال العامل من مؤسسة لأخرى حسب طبيعة النشاط.
 - 2.2.3 مستوى النشاط: المؤسسات التي تحقق رقم أعمال مرتفع يكون احتياج رأس مال العامل أكبر نسبياً.

¹ زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر، ص52.

² شوية دليلة، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، بومرداس، 2005، ص37.

3.2.3. دورة الإنتاج: المؤسسات التي تحتوي على دورة إنتاج طويلة وقيمة مضافة معتبرة يكون احتياج رأس مال العامل مرتفعا نظرا لارتفاع قيمة المخزونات.

4.2.3. الاستثمارات: وهنا المؤسسات التي لها دورة إنتاج قصيرة وقيمة مضافة ضعيفة يكون احتياج رأس المال العامل ضعيفا و في بعض الأحيان سلبي.

(4) تعريف الخزينة:

هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً و الخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة.¹

و تحسب الخزينة بالعلاقتين التاليتين:

$$\begin{aligned} \text{الخزينة} &= \text{رأس مال العامل} - \text{احتياجات رأس مال العامل.} \\ \text{الخزينة} &= \text{القيم الجاهزة} - \text{التسبيقات البنكية.} \end{aligned}$$

1.4. حالات تغير الخزينة:²

1.1.4 الحالة الأولى: الخزينة=0

أي أن رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة أمام خزينة مثلى و الوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة.

2.1.4 الحالة الثانية: الخزينة > 0

في هذه الحالة يكون رأس مال العامل > احتياجات رأس مال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

3.1.4 الحالة الثالثة: الخزينة < 0

في هذه الحالة يكون رأس مال العامل < احتياجات رأس مال العامل و بالتالي تقوم المؤسسة بتجميد جزء من أموالها لتغطية رأس مال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا و يجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية و تقديم تسهيلات للزبائن.

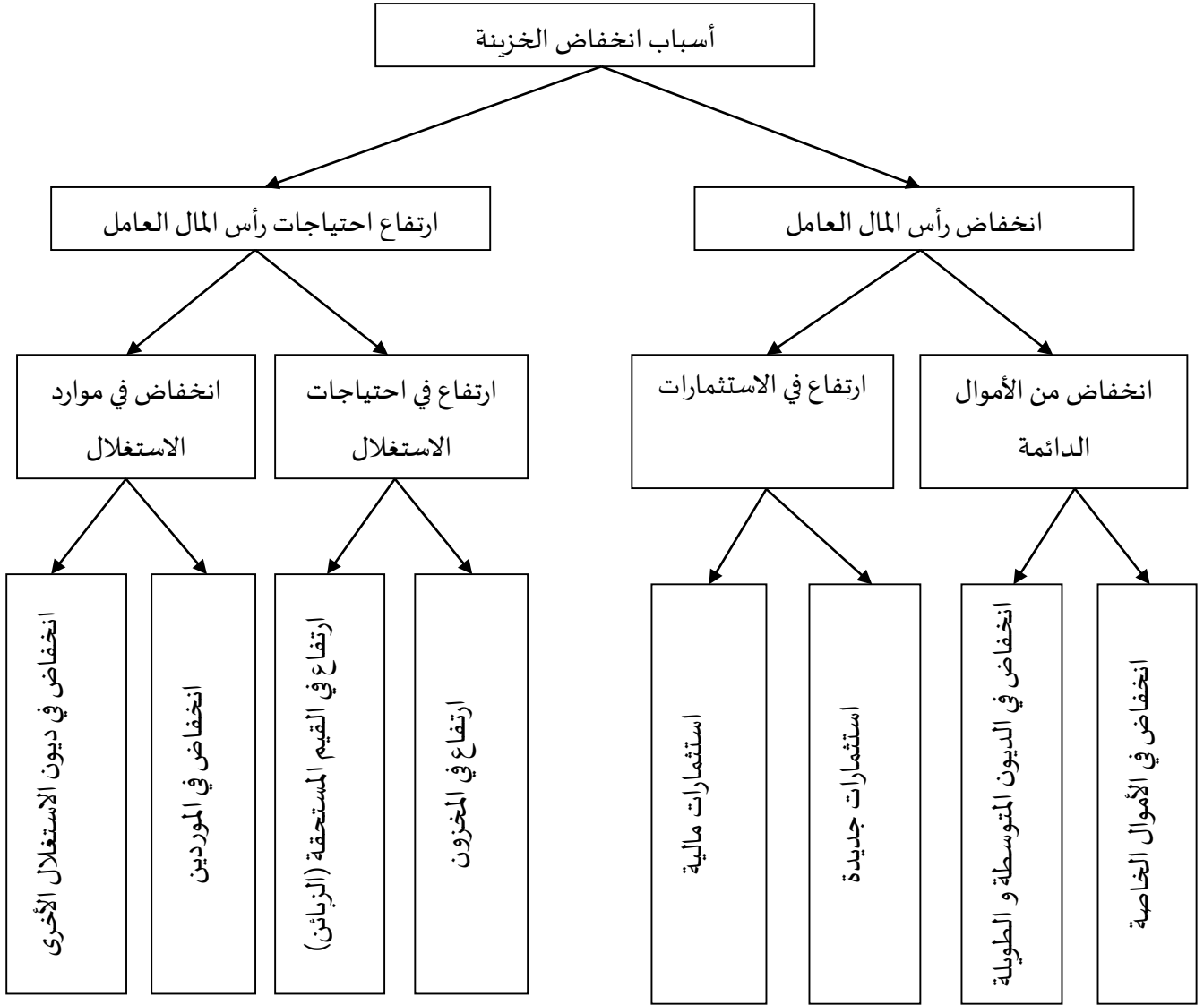
2.4 أسباب انخفاض الخزينة:

هناك أسباب عديدة لانخفاض الخزينة ، و سنتطرق إليها من خلال الشكل الموالي:

¹ زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص53.

² مراد حمزة، رابحي أحمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2010-2011، ص57.

الشكل رقم(1-2): أسباب انخفاض الخزينة.



المصدر: زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 57.

خاتمة الفصل الأول:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التحليل المالي و قدمنا مفهومه العام و أهميته، باعتباره وسيلة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة. و بينا الأطراف المهتمة به بالإضافة إلى ذلك البيانات المستعملة في التحليل المالي و نتائجه، ثم تطرقنا إلى أهم الوسائل التي يركز عليها المحلل المالي لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة و المتمثلة في الميزانية المالية ، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة و جدول تغيرات رؤوس الأموال. و كل هذا من أجل القيام بعملية التقييم الجيد لأداء المؤسسة و الذي سوف نتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

تمهيد

لقد شغل أداء المؤسسة الاقتصادية حيزا كبيرا في كتابات و إنجازات العديد من الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، و تبرز أهمية المؤسسة في كونها مصدر للقيمة المضافة و مصدر للثروة و حجم ذلك مرتبط بأداء المؤسسة و عقلانية القيادة و وعيها بما يجري في محيطها. فلا يمكن تناول موضوع تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دون الإحاطة بالإطار النظري للأداء، حيث يعتبر تقييم الأداء المالي من إحدى المواضيع الهامة و الضرورية على مستوى المؤسسة الاقتصادية حيث هذه الأخيرة في حالة تغير مستمر بسبب بيئتها و علاقتها مع المؤسسات الأخرى و تسعى المؤسسة دوما أن تكون في صورة أفضل. و حتى تتمكن من ذلك أصبحت تهتم بتحسين أدائها و بالكيفية التي تستطيع أن تتفوق بها أمام منافسيها، فالأداء يعتبر من بين الأسس التي تبنى عليها المؤسسة.

المبحث الأول: ماهية الأداء

الأداء هو عبارة عن البحث عن الكفاءة و الفعالية من خلال إنتاج أكبر ما يمكن و القيام بأفضل عملية لتحقيق نمو مستمر و دائم. حيث مرتبط بالجانب الداخلي للمؤسسة من خلال إنتاجية العمل. و في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تقديم تعريفات حول الأداء و أنواعه، و عرض مجالات الأداء ثم في الأخير دراسة تقييمه.

المطلب الأول: تعريف الأداء.

هناك عدة تعريفات للأداء سنتطرق لها فيما يلي:

1. الأداء: هو ذلك النشاط الشمولي المستمر و الذي يعكس نجاح المؤسسة ، استمراريتها و قدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها و انكماشها وفق أسس و معايير محددة تضعها المؤسسة وفقا لمتطلبات نشاطها و في ضوء الأهداف طويلة الأمد.¹
2. يعرف ريتشارد سوانسون الأداء في إطار المؤسسة أو التنظيم بأنه: المخرجات ذات القيمة التي ينتجها النظام في شكل سلع و خدمات.²
3. كما يتميز تعريف "ظاهرة محمود كلالدة" بالشمولية بأن الأداء: هو درجة تحقيق الفرد العامل للمهام
4. الموكلة إليه من حيث الجهد و الجودة و النوعية المحققة مع العمل على تخفيض تكاليف الموارد المستخدمة.³
5. و يعرف كذلك بأنه : تلك الأهداف المنتظرة من تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف، و يشمل مفهومي "الفعالية" و هي الوصول إلى الأهداف المرجوة، "النجاعة" و هي تخفيض الموارد المستخدمة.
6. أما Michel Wilkes و Werren Peterson عرفوا الأداء على أنه: قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بكفاءة، و إنتاج مخرجات متسقة مع أهدافها و مناسبة لمستخدميه.⁴

¹ علاء فرحان طالب و إيمان شيحان المشهداني، الحكومة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 64.

² شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، منشور، تخصص تسيير مؤسسات ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص 8.

³ طاهر محمود كلالدة، الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، ص 242.

⁴ موسى سهام، مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتيجية لتكنولوجيا الانترنت على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 96.

المطلب الثاني: أنواع الأداء.

ففي هذا المطلب سنوضح أنواع الأداء الذي يفرض اختيار معايير التقسيم، و يمكن تحديدها في أربعة معايير و المتمثلة في:

1. حسب معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى نوعان هما:

(1) **الأداء الداخلي:** و يطلق عليه كذلك بأداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

- 1.1 **الأداء البشري:** و هو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة و تحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم¹.
- 2.1 **الأداء المالي:** يصف مدى فعالية و كفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية و توظيفها، و تعتبر نسب التحليل المالي، و مؤشر التوازنات المالية من أبرز مؤشرات الأداء المالي.
- 3.1 **الأداء التجاري:** و يصف فعالية و كفاءة الوظيفة التجارية في تحقيق أهداف المبيعات و رضا الزبائن و تعتبر رقم الأعمال، المردودية، عدد الزبائن، من أبرز مؤشرات الأداء التجاري للمؤسسة².
- 4.1 **الأداء التقني:** يتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.
- 5.1 **الأداء التمويني:** يتمثل في فعالية و كفاءة وظائف الشراء، النقل، التخزين من أجل تزويد المؤسسة بالمواد الأولية، المعدات و التجهيزات الإنتاجية بالتنوع و الكمية المناسبة و في الوقت المناسب.

(2) **الأداء الخارجي:** هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فهذه الأخيرة لا تتسبب في إحداثه و لكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد و اللوازم و الخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

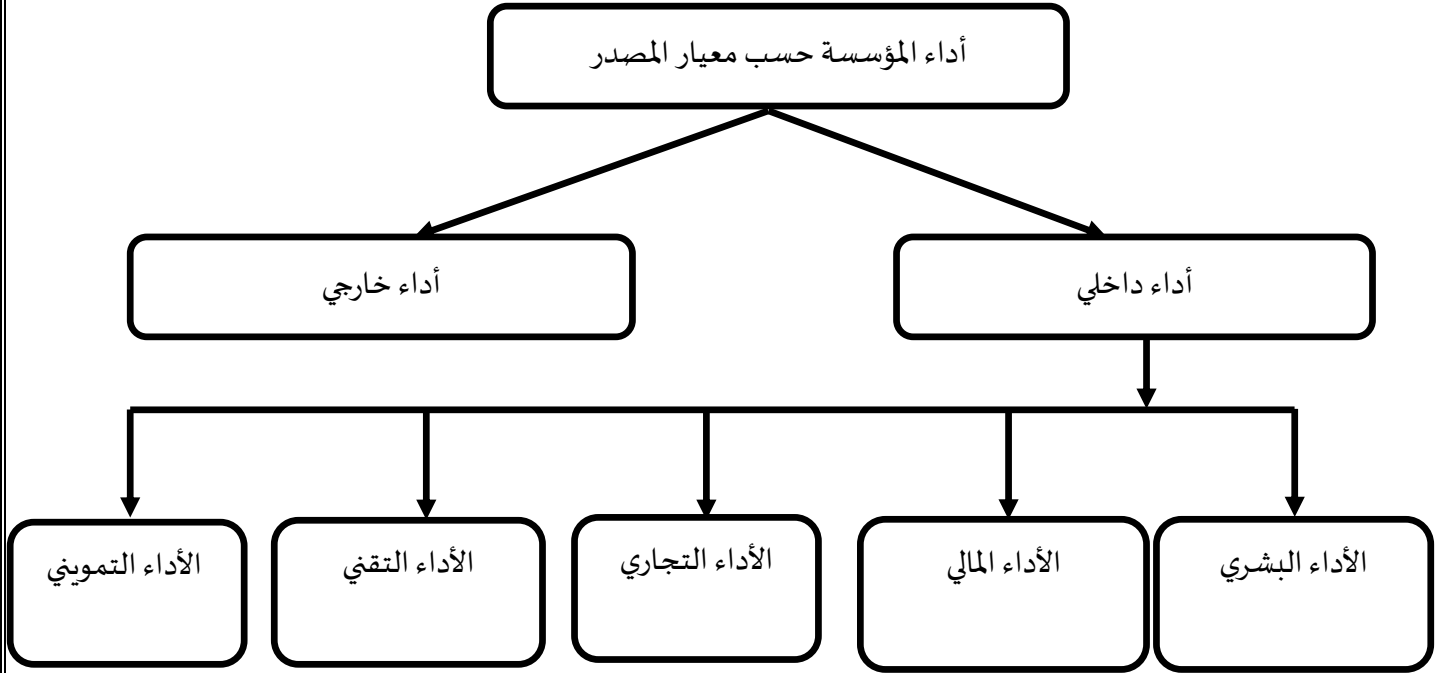
إن هذا النوع من الأداء يفرض على المؤسسة تحليل نتائجها و هذا سهل إذا تعلق بمتغيرات كمية أين يمكن قياسها و تحديد أثرها و لعل من أهم طرق تحليل الظواهر طريقة الإحلال المتسلسل³.

¹ نالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال، جامعة العقيد أكي محند أولحاج، البويرة، 2012، ص5

² وهبية ديجي، دور استراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، منشورة، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص ص54، 55.

³ أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص6.

الشكل رقم (1-11): أداء المؤسسة حسب معيار المصدر.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مرجع، أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص.6.

II. حسب معيار الشمولية:

وفق هذا المعيار ينقسم الأداء إلى:

1) الأداء الكلي: يتمثل هذا الأداء في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي يعني الحديث عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة.

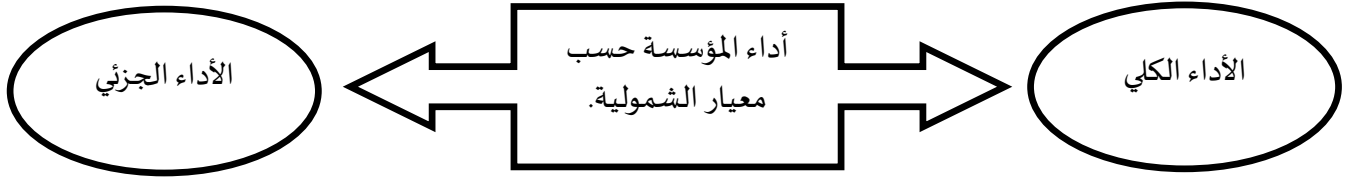
و على سبيل مثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف ، فالمصلحة المالية يجب أن تتوفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف و أقل المخاطر و مصلحة الإنتاج يجب أن تقدم المنتجات بأقل التكاليف و أحسن جودة ، و مصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود و المصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه و توفير المواد لعملية التصنيع بأقل تكلفة و أحسن جودة.¹

2) الأداء الجزئي: هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة، فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به لا أهداف الأنظمة الأخرى، و بتحقيق مجموع أداءات الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للمؤسسة. و كما سبق إليه، أهداف المؤسسة يجب أن تكون متكاملة و متسلسلة تشكل فيما بينها شبكة.²

¹ عادل عشي ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، مذكرة ماجستير، منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002، صص 19، 18.

² تالي رزيقة، مرجع سبق ذكره، ص.7.

الشكل رقم(II-2): أداء المؤسسة حسب معيار الشمولية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مرجع، عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة ماجستير، منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002، صص 19، 18.

III. حسب المعيار الوظيفي:

يرتبط هذا المعيار بالتنظيم، لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف و النشاطات التي تمارسها المؤسسة. إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف التي تنتمي إلى المؤسسة التي يمكن حصرها في الوظائف التي سيتم ذكرها فيما يلي:

(1) أداء الوظيفة المالية: تتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي و توفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، و تحقيق معدل مردودية جيدة و تكاليف منخفضة¹.

(2) أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق هذا الأداء عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة القطاع الذي تنتمي إليه، و إنتاج منتجات بجودة رفيعة و بتكاليف منخفضة تسمح لها بمزاومة منافسيها و تخفيض نسبة توقف الآلات و التأخر في تلبية الطلبات.

(3) أداء وظيفة الأفراد: قبل تحديد ماهية الأداء يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة، فتكمن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى و توجيهها نحو هدف المؤسسة، فضمن استخدامها استخدام موارد المؤسسة بفاعلية لا يتم إلا عن طريق الأفراد، كذلك وجود المؤسسة واستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية و سلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة فلكي تضمن المؤسسة بقائها يجب أن توظف الأكفاء و ذوي المهارات العالية و تسيرهم تسييرا فعالا، و تحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب لإنجاز عمله.

(4) أداء وظيفة التمويل: يتمثل أداء هذه الوظيفة في القدرة على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين و الحصول على المواد بجودة عالية و في الأجال المحددة، و بشروط دفع مرضية و الحصول على آجال تسديد الموردين تفوق الأجال الممنوحة للعملاء، و تحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين².

(5) أداء وظيفة البحث و التطوير: لدراسة أداء وظيفة البحث و التطوير يجب دراسة المؤشرات التالية:

1.5. الجو الملائم للاختراع و الابتكار و التجديد.

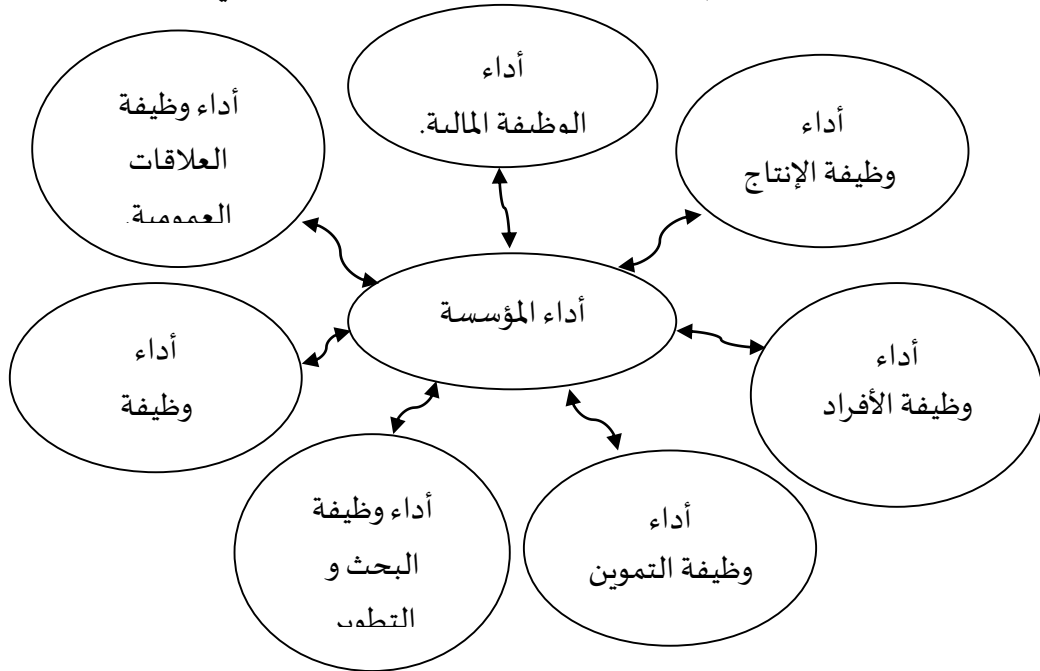
2.5. وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين.

3.5. نسبة و سرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة.

¹ محمد إبراهيم، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 150.

² السعيد عبد الرزاق بن حسين، اقتصاد و تسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 14.

- 4.5. التنوع و قدرة المؤسسة على إرسال منتوجات جديدة.
- 5.5. درجة التحديث و مواكبة التطور.
- 6) أداء وظيفة التسويق: تتمثل في القدرة على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة، حيث هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يمكن ذكر منها:
- 1.6. حصة السوق: مؤشر مستعمل بكثرة لتحديد الوضعية التنافسية لمنتوج أو لعلامة أو لمؤسسة
- 2.6. إرضاء العملاء: يمكن حساب هذا المؤشر من خلال حساب عدد شكاوى العملاء أو تحديد مقدار مردودات المبيعات.
- 3.6. السمعة: و تقيس حضور أو تواجد اسم العلامة لدى ذهن الأفراد.
- 4.6. مردودية كل منتج.
- 7) أداء وظيفة العلاقات العمومية: في هذه الوظيفة يمكن أن يتجسد بعض أبعاد مفهوم الأداء التي تم التطرق لها سابقا، فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الاعتبار المساهمين، الموظفين، العملاء، الموردين، و الدولة. فبالنسبة للمساهمين يتحقق الأداء عندما يتحصلوا على عائد مرتفع للأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة، أما بالنسبة للموظفين الأداء هو توفير أو خلق جو عمل ملائم و معنويات مرتفعة، أما الموردين فالأداء هو احترام المؤسسة آجال التسديد و الاستمرار في التعامل في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدة تسديد ما عليهم طويلة و منتوجات في الأجال المناسبة و الجودة العالية.
- الشكل رقم(II-3): أداء المؤسسة حسب المعيار الوظيفي.



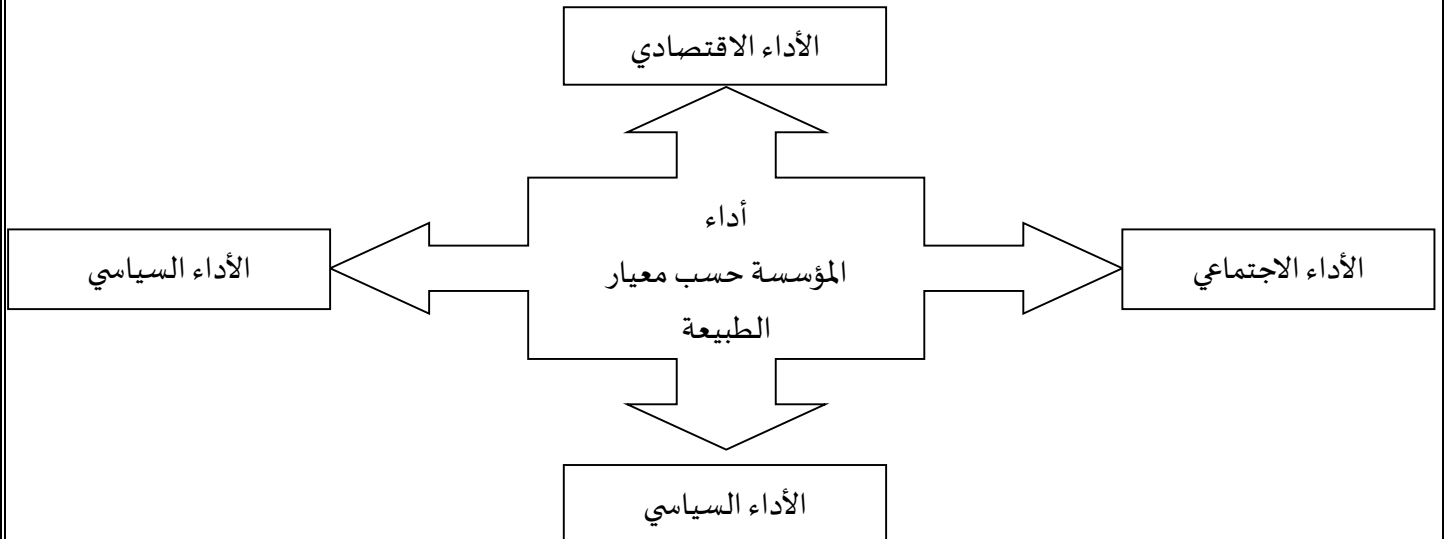
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مرجع، محمد إبراهيم، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص150.

IV. حسب معيار الطبيعة: من خلال هذا المعيار تقوم المؤسسة بتقسيم أهدافها إلى:

¹ السعيد عبد الرزاق بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص. ص21.20.

- 1) الأداء الاقتصادي: يعتبر المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها و يتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنمها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها و تدنية استخدام مواردها.
 - 2) الأداء الاجتماعي: الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا أو شروطا فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا و أفراد المجتمع الخارجي ثاني و تحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى و خاصة منها الاقتصادية، كما يقول أحد الباحثين "الاجتماع مشروط بالاقتصاد" و في بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقيق الأداء الاجتماعي.
 - 3) الأداء التكنولوجي: يكون للمؤسسة أداء تكنولوجي عندما تحدد أهدافا تكنولوجية أثناء عملية التخطيط كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين و في أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.
 - 4) الأداء السياسي: يتجسد الأداء السياسي في بلوغ المؤسسة أهدافها السياسية و يمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى و الأمثلة في هذا المجال عديدة و المثال التالي يوضح أهمية الأهداف السياسية لبعض المؤسسات: تمويل الحملات الانتخابية من أجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة.
- بعد استعراض معظم معايير تصنيف الأداء نشير إلى أن مختلف أنواع الأداء غير متنافية المفهوم، فقد نجد الأداء الاقتصادي الذي صنف حسب معيار الطبيعة قد يضم الأداء المالي و كذلك نفس المعنى ينطبق على الأنواع الأخرى.¹

الشكل رقم (4-11): أداء المؤسسة حسب معيار الطبيعة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مرجع، محمد ابراهيم، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص150.

المطلب الثالث: مجالات الأداء.

¹ محمد ابراهيم، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص150.

تتنوع وتختلف مجالات الأداء في المؤسسات باختلاف أعمالها وطبيعة نشاطها حيث يرى البعض أن هذه المجالات عبارة عن الجوانب الخاصة بالمؤسسة والتي يجب أن يعمل بفعالية لضمان تحقيق نجاح المؤسسة كالتالي:

1. مجالات ميدان الأداء المالي:

بعد استخدام مؤشرات الأداء المالي القادم المشترك بين الكاتب و الباحثين و المدراء سواء كان ضمن الدراسات التطبيقية و النظرية في عمليات تقييم الأداء ضمن الواقع العلمي في مختلف مؤسسات الأعمال حيث يرى "lynch" بأن الأداء المالي يبقى المقياس المحدد لدى نجاح المؤسسات، وأن عدم تحقيق المؤسسات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها للخطر، و يذهب بعض الكتاب إلى أبعد من ذلك للتأكد على أهمية الأداء المالي، و ذلك إلى حد اعتباره الهدف الأهم بالمؤسسة، و ضمن التوجه يعبر "huntm organ" عن تلك الأهمية بالقول إن الأداء المالي يعد هدف المؤسسات الأساسي، و أن الأهداف الثانوية للمؤسسة يمكن تحقيقها ضمناً من خلال تحقيق الأداء المالي، و ضمن المنظور الاستراتيجي للأداء المالي.

2. مجال الميدان المالي والعملياتي:

يمثل ميدان الأداء المالي و العملياتي الحلقة الوسطى لأداء الأعمال في المؤسسات، فبالإضافة إلى المؤشرات المالية يتم الإعداد أيضاً على المؤشرات التشغيلية في الأداء: كالحصة السوقية فتقدم منتجات جديدة، نوعية المنتج، و الخدمة المقدمة، فعالية العملية التسويقية و الإنتاجية، و يرى "macmenamin" أن الاعتماد على النسب المالية فقط في تقييم الأداء يعطي رؤية غير متكاملة الأبعاد حول المؤسسة، لذا يجب تعزيز هذا الأسلوب في القياس ينسب أداء غير مالي لبناء نظام قياس فعال في المؤسسة.

كما يرى "vonkaraman-ramanujam" أن الاعتماد على المؤشرات المالية إلى جانب المؤشرات العملياتي يعد ميدان للأداء الذي يستخدم في أغلب البحوث الإدارية الإستراتيجية الحديثة.¹

3. مجال ميدان الفاعلية التنظيمية:

يمثل ميدان الفاعلية التنظيمية المفهوم الأوسع و الأشمل لأداء الأعمال و الذي يدخل في طياته أسس كل من الأداء المالي و العملياتي، و يرى "cameran-whetnte": أنه في المناسب الاعتماد هذا الميدان بمفاهيمه و مقياسه عند دراسة مختلف المجالات الإدارية، خاصة في مجال بحوث الإدارة الإستراتيجية و نظرية المؤسسة نظراً لما تتطلبه المتشابكة للأهداف التنظيمية حاجات الأطراف المرتبطة بها من الاهتمام إذ يعطي ميدان الفاعلية التنظيمية الأهداف لأصحاب المصالح في المؤسسة، و يجد القياسات المناسبة للأهداف مختلف الأطراف. و ضمن منطقتي آخر يؤكد porter: على مفهوم الفاعلية و قدرتها كميدان أداء تستطيع المؤسسة من خلاله التفوق تنافسياً.²

المطلب الرابع: تقييم الأداء.

¹ موساوي أحمد عابد، دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 64.

² بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة بلقايد، وهران، 2013، ص 61.

بعدما قمنا بتقديم مفهوم الأداء سوف نتناول الآن دراسة عملية تقييم الأداء انطلاقاً من مفهومه و الذي سنتطرق إليه فيما يلي:

I. مفهوم تقييم الأداء.

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء و سنحاول الاقتصار على مجموعة منها لإيضاح معناه.

1. تقييم الأداء: هو إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المؤسسة للأهداف التي أقيم من أجلها، و مقارنة تلك الأهداف بالأهداف المخططة، من أجل معرفة و تحديد مقدار الانحرافات عن ما تم تحقيقه فعلاً مع تحديد أسباب تلك الانحرافات و أساليب معالجتها.¹
 2. و يتم تعريفه كذلك بأنه: مرحلة من مراحل العملية الإدارية، نحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة، و ذلك من أجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء و بالتالي اتخاذ القرارات اللازمة أو المناسبة لتصحيح هذا القصور، غالباً ما تستخدم المقارنة بين ما هو قائم أو متحقق فعلاً و بين ما هو مستهدف خلال فترة زمنية معينة في العادة تكون سنة.²
 3. و هناك تعريف آخر بأنه: التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة، و ذلك بتوجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة بما يحقق الأهداف المرجوة منها.³
 4. بالإضافة إلى التعاريف السابقة هناك تعريف آخر بأن تقييم الأداء هو: تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة و هي تهتم أولاً بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة و المحددة مسبقاً و ثانياً بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية.⁴
- #### II. عملية تقييم الأداء.

يمكن حصر مراحل عملية التقييم في خمسة مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض فغياب واحدة منها تعرقل العملية ككل، نذكرها بالترتيب فيما يلي:

1. جمع المعلومات الضرورية.

تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات و المعلومات و التقارير و المؤشرات اللازمة لحساب النسب و المعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المؤسسة، حيث يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج و الأرباح و الخسائر و الميزانية العمومية، المعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية و رأس المال و عدد العاملين، إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعنية، إضافة للمعلومات المتعلقة

¹ عمر تيم حفدين، دور استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، رسالة ماجستير، منشورة، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص57.

² صالح مهدي محسن العامري، إدارة الأعمال، دار وائل للنشر و التوزيع، الردين، 2007، ص602.

³ عمر تيمحفيدين، مرجع سبق ذكره، ص57.

⁴ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص30.

- بالسنوات السابقة و البيانات عن أنشطة المؤسسات المماثلة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.¹
2. تحليل ودراسة البيانات و المعلومات الإحصائية.
- للقوف على مدى دقة و صلاحية البيانات و المعلومات الإحصائية لحساب المعايير و النسب و المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير مستوى الموثوقية و الاعتمادية في البيانات و قد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.
3. إجراء عملية التقييم:
- باستخدام المعايير و النسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي دقيق يمكن الاعتماد عليه.
4. اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم.
- و في هذه المرحلة فإن نشاط الوحدة يرتكز على ضمان الأهداف المخططة و إن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها و بتحديد أسبابها فإن الحلول اللازمة لمعالجة هذا الانحرافات قد اتخذت و الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.
5. تحديد المسؤوليات و متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات.
- و أخيرا فإن تحديد المسؤوليات و متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية و تغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم و تزويد الإدارات التخطيطية و الجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات و البيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة و زيادة فعالية المتابعة و الرقابة.

¹ مجيد الكرخي، تقويم الأداء، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 39.

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي.

الأداء المالي هو نتيجة النشاط الشمولي الذي تقوم المؤسسة بممارسته، حيث يحدد مدى استغلالها لمواردها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.
المطلب الأول: تعريف الأداء المالي.

تعددت المفاهيم المقدمة للأداء المالي، كون أن كل باحث ينظر إلى مفهوم الأداء المالي حسب الزاوية التي ينظر إليها، ونتيجة لذلك قدمت العديد من التعاريف منها:

1. يعرف الأداء المالي بأنه التشخيص السليم للصحة المالية من أجل ما إن كانت المؤسسة لديها القدرة على توليد قيمة و الصمود في المستقبل من خلال الاعتماد و الارتكاز على عدة إجراءات مالية كإعداد الميزانيات و جداول حسابات النتائج و الجداول الملحقة¹.
2. و يمكن تعريفه أيضا بأنه تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية متحدة، و مدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع و رغبات أطرافها المختلفة².
3. و هناك الباحثين من يرى أن الأداء المالي هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية³.

المطلب الثاني: الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية.

يمكن حصر الأهداف المالية التي تسعى إليها المؤسسة الاقتصادية في الأهداف التالية:
1. السيولة.

- و هي عبارة عن توافر الأموال اللازمة للشركة أو المؤسسة أو المشروع و القدرة على توفيرها لمواجهة الالتزامات سواء كان ذلك بتحويل الموجودات إلى نقد أو الاقتراض ضمن حدود كلفة الاقتراض التي تتناسب مع الالتزامات⁴. فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة للوفاء أو مواجهة التزاماتها و تادية بعض المدفوعات. و بصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي إلى الإضرار بثلاث مصالح و هي:
1. المؤسسة: تحد السيولة من تطور و نمو المؤسسة و ذلك بعدم تمكينها أو السماح لها مثلا من استغلال الفرص التي تظهر في المحيط ك شراء مواد أولية بأسعار منخفضة مقارنة بمستوياتها الحقيقية و الاستفادة من تخفيضات لقاء تعجيل الدفع أو الشراء بكميات كبيرة.
 2. أصحاب الحقوق: تنجم عن نقص السيولة عدة أزمات اتجاه الأطراف التي لها حقوق على المؤسسة، في العديد من المرات يؤدي هذا النقص إلى تأخير تسديد الفوائد و دفع مستحقات الأجراء و كذا تسديد ديون الموردين و غيرها.

¹<https://mohammad20118.blogspot.com> date de consultation 10/04/2022

² عبد الوهاب دادن و رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي AFD، مجلة البحاث للبحوث و الدراسات، جامعة ورقلة و غرداية، العدد2، 2014، ص، ص24، 25.

³ مجلة الباحث، دورية عملية محكمة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2010، ص89.

⁴ خالد توفيق الشمري، مرجع سبق ذكره، ص61.

3. عملاء المؤسسة: فقد تؤدي هذه المشكلة إلى تغيير شروط تسديد العملاء و بالتالي انتقالها من اليسر إلى العسر و هذا الأمر ينتج عنه تدهور العلاقة التي يجب على المؤسسة تحسينها. فكل هذه المشاكل المترتبة عن نقص السيولة تفرض على المؤسسة الاهتمام بها و تسييرها بأسلوب جيد. أما اليسر المالي فهو على خلاف السيولة و يتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة و المتوسطة الأجل، كما يتعلق بالافتراض الطويل و المتوسط الأجل الذي تقوم به المؤسسة.

II. التوازن المالي.

يعتبر هدفاً مالياً تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة و يمثل " التوازن المالي بين رأس المال الثابت و الأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به و عبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات و المتحصلات أو بصفة عامة بين استخدام الأموال و مصادرها".

III. المردودية

و تدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة و الوسائل التي تستعملها المؤسسة، تتمثل في الرأس المالي الاقتصادي و هذا يعكس المردودية الاقتصادية و الرأس المال المالي وهذا يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة و الوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، فبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية و المردودية الاقتصادية.¹

المطلب الثالث: تحديد معايير ومؤشرات الأداء المالي.

لإعداد قائمة للتقييم الجيد لابد من تمكين المسيرين من اختيار المعايير و المؤشرات الجيدة، و اختيار هما لا يتم بأسلوب عشوائي بل ينبع من المصلحة أو مركز المسؤولية المراد تقييم أداؤها. و من أجل اجتناب الاختيار العشوائي للمؤشرات التي تعكس الأداء الفعلي للمؤسسة و الطريقة التي يركز عليها في أغلب المرات تتمثل في إتباع ثلاث مراحل أساسية و يتم ذكرها فيما يلي:

المرحلة الأولى: تحديد الأهداف و المهام الأساسية.

المرحلة الثانية: تحديد عوامل النجاح التي يركز عليها المسؤولين من أجل بلوغ الأهداف المرسومة و يمكن اعتبار هذه العوامل بمثابة الوسائل الفعالة لإنجاز الأهداف.

المرحلة الثالثة: البحث عن المؤشرات التي تسمح بضبط أو مراقبة عوامل النجاح.

فالأهداف المالية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها هي بصفة عامة التوازن المالي، المردودية، السيولة، هذه الأهداف هي معايير تقييم الأداء المالي، فالتقييم يستند إلى معيار التوازن المالي، و معيار السيولة، و معيار المردودية.

و هناك أنشطة مالية تقوم المؤسسة بممارستها كتوفير المال اللازم و بأفضل تكلفة و الذي يمكن اعتباره أهم نشاط مالي تقوم به، لذلك فالمؤسسة بحاجة إلى معيار للحكم على هذا النشاط، في حقيقة الأمر لا يمكن تحديد هذا المعيار لأن مؤشرات توضع بين التوازن المالي و السيولة. فدراسة هذين الأخيرين تعني دراسة تحكم المؤسسة في التمويل.

¹ صالح مهدي محسن العامري، مرجع سبق ذكره، ص 605.

فالمؤشرات التي تسمح بمتابعة و مراقبة العامل السابق هي عموماً: رأس مال العامل و احتياج رأس مال العامل و الخزينة.

و إن هدف السيولة من الأهداف التي يجب على المؤسسات الاقتصادية أن تولى له الأهمية الكافية لأن المساس بهذا الهدف يؤدي بالمؤسسة إلى سحب الثقة منها أو الإفلاس و لبلوغ هذا الهدف لا بد للمؤسسة أن تحقق مستوى كاف من السيولة لمواجهة الالتزامات القصيرة و توليد تدفقات نقدية معتبرة لمواجهة الالتزامات الطويلة الأجل، و المؤشرات التي يمكن الارتكاز عليها لمعرفة ما إذا تحكمت المؤسسة في هذا العامل هي تلك التي تعتمد في حسابها على المقارنة بين الأصول السائلة، باعتبارها هي المصدر الأساسي و الأول للسيولة و الالتزامات قصيرة الأجل، و المقارنة أيضاً بين التدفقات النقدية و الالتزامات الطويلة الأجل.

فهدف المردودية الذي يرتبط دائماً بالوظيفة المالية هو في حقيقة الأمر هدف للمؤسسة ككل فتحقيق هذا الهدف لا يتم إلا بتضافر جهود جميع الوظائف و عامل نجاح المؤسسة لتحقيق هذا الهدف هو التخصيص الأمثل للموارد المتاحة.

إن المؤشرات التي تمكن من قياس المردودية هي تلك التي تقارن بين النتيجة و الوسائل المستخدمة في ذلك، فالمؤسسة التي استطاعت تحسين نتيجتها مع إبقاء الوسائل المستخدمة على حالها أي دون زيادة نقول عنها أنها حسنت من مردوديتها.¹

¹ تالي رزيقة، مرجع سبق ذكره، ص، ص20، 21.

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي.

1. تعريف تقييم الأداء المالي.

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي نذكر منها فيما يلي:

1. تقييم الأداء المالي للمؤسسة: هو تقدم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة لإدارة المؤسسة و على طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة.¹

2. ويمكن تعريفه أيضا بأنه: عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو المؤسسات نفسها تحصل على مواردها و تنتفع منها بكفاءة و فعالية في سبيل تحقيق أهدافها، و يركز هذا المفهوم على الكفاءة و الفعالية كمعيار للقياس و ربطهما بطبيعة هدف عملية التقييم بوصفها مرشدا للنشاط في المؤسسة.²

3. و يعني تقييم الأداء المالي بأنه: قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا تقدم إجراءات و وسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه، و من ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة. و هذا للأسباب التالية:

1.3. تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس و مقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.

2.3. تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.³

II. أهداف تقييم الأداء المالي:

سنتطرق في هذا الجزء إلى أهم أهداف تقييم الأداء المالي:

1. تقييم النشاط و النتائج.

يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج و الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية و ذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، حيث هذه الأخيرة تبين المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة، و من خلال تلك الأرصدة الوسيطة يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، و من ثم يتم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة و معطيات السوق و بناء على حالات النمو.

2. تحليل الهيكل المالي.

يتكون الهيكل المالي من مصادر تسيير المؤسسة و المتمثلة في الأموال الخاصة و مصادر الاستدانة، و الهدف منه هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي و المردودية، و الملاءة المالية. و كذلك مراقبة مستويات الاستدانة و التمويل الذاتي و مساهمة الشركاء.

¹ السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص38.

² وهيبه ديجي، دور استراتيجية التميز في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، منشورة، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص، ص55، 54.

³ السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص38.

3. تقييم المردودية.

تعتبر المردودية السبب الرئيسي التي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والاستمرارية والنمو. وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء المالي حيث يمكن الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل.

4. تحليل التدفقات النقدية.

وهنا يمكن من استخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو الفائض، كما يحتوي هذا التحليل على مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ القرارات الإستراتيجية والمساعدة في تقييم الإستراتيجية.

المطلب الثاني: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي.

إن المرحلة الأولى التي يعتمد عليها في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات. فهذه العملية هي نقطة الانطلاق حيث يشترط للمعلومات أن تكون بالجودة وفي الوقت المناسب، وفيما يلي سيتم تقسيم المصادر إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية:

1. المصادر الداخلية.

إن مصلحة المحاسبة عموما ما تقدم المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي، حيث تتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق.

(1) الميزانية:

تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية وهي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات التي تساعدهم في إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء.

تعتبر الميزانية عن مجموعة مصادر أموال المؤسسة وتدعى بالخصوم، وأوجه استخدامات هذه الأموال وتدعى كذلك بالأصول، وذلك بزمان تاريخي معين عادة ما يكون في نهاية السنة¹.

تترتب الأصول المحاسبية تبعا لمدة استعمالها، فنجد على رأس عناصر الأصول الاستثمارات بنوعها المعنوية والمالية، وتليها المخزونات (بضائع، مواد أولية، ومنتجات تامة الصنع... إلخ). وفي أسفل الأصول نجد الحقوق القابلة للتحقيق كالعلاء، أوراق القبض، سندات المساهمة والأموال الجاهزة كالبنك والصندوق).

أما الخصوم فتشكل مجموعة من العناصر يكون ترتيبها تنازليا حسب درجة استحقاقها أي ابتداء من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جدا لإعادتها إلى أصحابها إلى غاية الأموال التي تعاد إلى أصحابها في أدنى الأجل ثم الديون الأقصر مدة بوجودها في المؤسسة.

¹ مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص48.

تكمن قيمة الميزانية المحاسبية في اعتبارها وسيلة كمية و قانونية تظهر التزامات المؤسسة نحو الغير من جهة و استعمالات مواردها المالية و حقوقها على الغير من جهة أخرى. فالنظر إلى الميزانية على أنها موارد و استخدامها يشكل نظرة أو قراءة اقتصادية يمكن أن تكمل بدراستين قانونية و مالية.¹

(2) جدول حسابات النتائج:

يتمثل جدول حسابات النتائج في إعداد وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دورياً، و يتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف و الإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة و تحليل نشاط المؤسسة من جهة و لتحديد مجاميع المحاسبة من جهة أخرى، فقد وضع هذا الجدول ليعطي النتائج على خمسة مستويات.

1.2. الهامش الإجمالي: و هو عنصر مهم في تحليل نشاط المؤسسة التجارية، و ينتج عن الفرق بين العنصرين الأساسيين في هذا النشاط و هما: مبيعات البضائع و تكلفة البضائع المباعة.

2.2. القيمة المضافة: و هي القيمة التي تم إنتاجها بواسطة مختلف عوامل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية و يمكن النظر إليها من زاويتين مختلفتين فهي الفرق بين ما تم إنتاجه و الاستهلاك الوسيط من جهة و أنها تمثل مجموعة عوائد عوامل الإنتاج من جهة أخرى و يتم حسابها محاسبياً بموجب العلاقة التالية:²

✓ القيمة المضافة = الهامش الإجمالي + إنتاج الدورة - (مواد و لوازم مستهلكة + خدمات).

3.2. نتيجة الاستغلال: تتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة و يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

✓ نتيجة الاستغلال = القيمة المضافة + نواتج مختلفة و تحويل تكاليف الاستغلال - (مصاريف المستخدمين + ضرائب و رسوم + مصاريف مالية + مصاريف مختلفة + مخصصات الاهتلاكات و المؤونات).

4.2. نتيجة خارج الاستغلال: تنتج عن الفرق بين نواتج خارج الاستغلال و مصاريف خارج الاستغلال.

5.2. نتيجة الدورة: تتمثل في نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال و نتيجة خارج الاستغلال.

(3) الملاحق:

هي وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة، هدفها الأساسي هو تكملة و توضيح فهم الميزانية و جدول حسابات النتائج. حيث يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية و جدول حسابات النتائج بأسلوب آخر. فيجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجهة إليها الميزانية و جدول النتائج من الفهم الجيد لها و تقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات هما: المعلومات المكملة أو الرقمية الموجهة لتكملة و تفصيل بعض عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج، المعلومات الغير مرقمة تتمثل في التعليقات الموجهة لتسهيل و توضيح فهم المعلومات المرقمة.

¹ ناصر دادى عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأنفاق، الجزائر، 1991، ص20.

² إلياس بن سامي، التسيير المالي و الإدارة المالية، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص59.

II. المصادر الخارجية.

فهذا الفرع من المصادر تتحصل عليه المؤسسة من محيطها الخارجي ويمكن تصنيف هذه المعلومات إلى:

(1) المعلومات العامة:

إن هذه المعلومات متعلقة بالظروف الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة و سبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم و التدهور، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها و الوقوف على حقيقتها.¹

(2) المعلومات القطاعية:

فهذه المعلومات تقوم بجمعها المنظمات المتخصصة و نشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية و الاقتصادية، حيث هذا النوع من المعلومات عموما ما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة، و بعض المواقع على الانترنت. و لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجائر، و بالتالي القيام بدراسات اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.²

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية.

إن استخدام النسب المالية في عملية تقييم الأداء المالي تتطلب قبل كل شيء معرفة طريقة اشتقاق هذه النسب و الغاية من استخدامها عن طريق إيجاد العلاقات السببية التي تقف وراء كل نسبة. و تعد النسب المالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين إما بقائمة المركز المالي أو بقائمة الدخل أو بهما معا، لذا فهي تزود الأطراف المعنية بعملية التحليل بفهم أفضل عن حقيقة وضع المؤسسة عما إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدى، و لغاية دراسة النسب المالية.³ و يقتضي الاستيعاب الملائم للنسب و زيادة القدرة على تطبيقها بفعالية ضرورة تصنيفها، و يمكن تصنيفها إلى خمسة مجموعات رئيسية هي:

ا. نسب السيولة.

هي نسبة تعكس الوضعية المالية على المدى القصير في التاريخ المحدد حيث تقيس هذه النسبة الأصول الجارية مقارنة بالخصوم الجارية.⁴

و يتوقف مستوى السيولة المطلوب لمقابلة المؤسسة قصيرة الأجل على مدى انتظام تدفقاتها النقدية، لذا تحتاج الشركات الصناعية إلى معدلات سيولة أعلى من تلك التي تحتاجها شركات الخدمات الكهربائية، مثلا: لارتفاع مخاطر التذبذب في الأولى وانخفاضها في الثانية. من أهم هذه النسب نذكر منها:

1. نسبة التداول: تحسب هذه النسبة على النحو التالي:

¹ صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الأداء في المصاريف و المؤسسات المالية، دار الوسام للطبع و النشر، لبنان، 1998، ص200.

² إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص50.

³ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار أجنادين، عمان، 2006، صص311، 312.

⁴ أوراغ وناسة، مرجع سبق ذكره، ص30.

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

و قد قبلت نسبة التداول كمقياس عام للسيولة لأنها تقدم أفضل مؤشر منفرد عن مدى تغطية المطلوبات المتداولة بموجودات يتوقع أن يتم تحويلها إلى نقد في موعد يتزامن و موعد سداد المطلوبات المتداولة. عند تدني نسبة السيولة تولد مشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير و قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة و تدهور أداؤها، أما عند ارتفاعها فيعني زيادة قيمة الموجودات المتداولة المتحررة من متطلبات الدائنين القصيرة الأجل، الأمر الذي يعني وضعا أكثر أمانا بالنسبة للدائنين قصيري الأجل. و لكن يجب أن لا ينظر إلى بارتياح إلى الارتفاع غير العادي في هذه النسبة لأنه قد يعني إما نقدا معطلا أو زيادة عن الحجم المناسب من البضاعة، أو ارتفاعا غير مبرر في حجم الديون بسبب البطء في تحصيلها، و هذه الأمور جميعها مظاهر لسوء إدارة السيولة.

2. نسبة السيولة السريعة: تحسب كما يلي:

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - البضاعة - المصروفات المدفوعة مقدما / الخصوم المتداولة.

حيث تستعمل هذه النسبة في اختبار مدى كفاية المصادر النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسيير موجوداتها من البضاعة. و لأن هذه الأخيرة تعتبر أهم أسباب فشل نسبة التداول كمؤشر دقيق للسيولة لكونه أكثر عناصر الموجودات المتداولة احتمالا للانخفاض في قيمته، و لأنه الأكثر احتياجا للوقت لتحويله إلى نقد سائل. هذا بالإضافة إلى اعتماد عنصر البضاعة الظاهرة في الميزانية على التقدير في تحديد قيمته أكثر من أي عنصر آخر في الموجودات، لذا هدفت هذه النسبة إلى تحييد هذا العنصر للوصول إلى مؤشر أفضل للسيولة بالاقتصار على استعمال العناصر ذات السيولة العالية كالنقد و شبه النقد و حسابات المدينين بمختلف أنواعها.

3. صافي رأس المال العامل: و يتم حسابه كما يلي:

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة.

صافي رأس المال العامل هو عبارة عن مفهوم كمي لنسبة التداول حيث تبين بالأرقام مدى زيادة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، في حين تعبر نسبة التداول عن هذه الزيادة بطريقة نسبية أو بعدد المرات. حيث يمثل الجزء المتحرر من الموجودات المتداولة من المطلوبات و هذا الجزء عبارة عن هامش الأمان المتاح للديون القصيرة الأجل على المؤسسة، أما من الناحية التمويلية فإن صافي رأس المال العامل يعبر عن ذلك الجزء من الموجودات المتداولة الذي لم تكف المصادرة القصيرة الأجل لتمويله، و لذا يجب تمويله من مصادر طويلة الأجل كالقروض و حقوق المساهمين.

4. نسبة النقد: يتم الاعتماد عليها في المؤسسة في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي لأن موجودات

المؤسسة من النقد و الأوراق المالية. و يمكن حسابها على النحو التالي:

نسبة النقد = النقد + الأوراق المالية القابلة للتسويق / الخصوم المتداولة.

5. نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية: تقيس هذه النسبة الفترة الزمنية التي تستطيع فيها المؤسسة الاستمرار بعملياتها اعتمادا على السيولة الموجودة لديها. و يتم قياسها بالمعادلة التالية:

نسبة التغطية النقدية للاحتياجات اليومية = الأصول المتداولة-البضاعة/ المعدل اليومي لتكاليف العمليات.

6. نسبة التدفق النقدي إلى الديون: يتم احتساب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

نسبة التدفق النقدي/الديون = النقد المتحقق من العمليات/ إجمالي الديون القصيرة الأجل و الطويلة الأجل.

يقصد بالنقد المتحقق من العمليات صافي الربح مضافا إليه الإستهلاكات و الإطفاءات.

II. نسب النشاط:

تشير نسب النشاط إلى مدى قدرة و كفاءة المؤسسة على إدارة أصولها في تحقيق المبيعات، و تصمم لتحديد عما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصل من أصولها يبدو معقولا أو أكثر مما ينبغي و ذلك في ضوء مستوى المبيعات المخططة. فإذا أعطت المؤشرات انطبعا راسخا بأن المؤسسة أفرطت في الاستثمار في الأصول الثابتة فإن تكلفة رأس المال سوف تكون مرتفعة ثم تنخفض أرباح المؤسسة و تحقق خسائر، و إذا لم تكن استثمارات المؤسسة في الأصول كافية فمن المحتمل أن تفقد المؤسسة فرصا لتحقيق مبيعات مربحة بشكل يؤثر سلبا على إيرادات المؤسسة و من ثم على أرباحها.¹

و هناك عدة نسب لقياس نشاط المؤسسة أهمها:

1. معدل دوران إجمالي الأصول: يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول الشركة، و يتم حسابه بالعلاقة التالية:

معدل دوران إجمالي الأصول = المبيعات / إجمالي الأصول.

2. معدل دوران الأصول الثابتة: يشير هذا النوع إلى مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد المبيعات. يمكن حسابه كما يلي:

معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات / صافي الأصول الثابتة.

3. معدل دوران الأصول المتداولة: و يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات. يتم حسابه كالتالي:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة.

III. نسبة الربحية:

¹ عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص.95، ص.97.

يقوم المستثمرون و المقرضون و إدارة المؤسسة بالاهتمام بالقوة الإدارية للمؤسسة، حيث تعتبر المقياس المهم للحكم على كفاءة الإدارة و قدرتها على استخدام الموارد المتاحة و المستثمر يهتم بالعائد المتحقق على استثماراته في المؤسسة مقارنة بالعائد في المؤسسات المنافسة و كذلك المقرض يهتم بربحية المؤسسة كمصدر مضمون لتسديد الالتزامات المترتبة على القروض. و يتم تقسيمها إلى مجموعتين هما:

1. نسبة ربحية المبيعات: لإيضاح العلاقة بين الربحية و المبيعات يتم استخدام المقاييس التالية و هي: مجمل الربح، صافي الربح التشغيلي، و صافي الربح. فبالنسبة لمجمل الربح غير مقبول لأنه لا يتضمن تكاليف التشغيل و التي تعتبر مؤشرا مهما على كفاءة إدارة المؤسسة في الرقابة على التكاليف. و يمكن حساب صافي الربح التشغيلي و صافي الربح بالعلاقين التاليين:

هامش الربح التشغيلي=صافي الربح التشغيلي/المبيعات.

هامش صافي الربح=صافي الربح/المبيعات

2. ربحية الاستثمارات: تبين هذه الربحية مقدار العائد الذي تحققه المؤسسة على استثماراتها في الأصول. و يمكن حساب هذه الربحية من خلال النسب التالية:¹
1.2. معدل العائد على الأصول: يتم حسابه كما يلي:

معدل العائد على الأصول= صافي الربح/ إجمالي الأصول.

يتم من خلال هذه النسبة رصد كفاءة المنشأة في توليد الأرباح من الأصول، حيث الحصول على مؤشر عال يبين الكفاءة العالية في تحقيق الأرباح من الأصول بينما المؤشر المنخفض يبين العكس و يعود سبب الارتفاع في هذه النسبة لارتفاع صافي الربح و نجاح المنشأة في تحقيق مستوى عال من الدخل، أما سبب الانخفاض الناتج عنه فشل المؤسسة هو تحقيق أرباح عالية نتيجة لزيادة المصاريف بسبب زيادة إجمال الأصول نتيجة شراء أصول جديدة. لذا فإن المقام في هذه النسبة يمكن أن يكون متوسط إجمالي الأصول.
و إذا أردنا أن نحكم بشكل دقيق على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها لتحقيق الأرباح يمكن استعمال الصيغة الموالية:

معدل العائد على الأصول = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول.

حيث أن الفوائد و الضرائب تدفع من الأرباح التي تنجح إدارة المؤسسة في تحقيقها، و هناك من يتحفظ على استخدام هذه النسبة للحكم على عائد الاستثمار كون المقام فيها هو إجمالي الأصول حيث يتكون هذا الأخير من خليط من البنود تتحد قيمة كل بند منها أو مجموعة البنود طبق أسس أو قواعد محاسبية مختلفة على بعضها البعض و هو ما يضعف النسبة لذا يفضل أصحاب هذا الرأي قياس العائد على الاستثمار من خلال نسب العائد على حقوق الملكية و العائد على رأس المال.

2.2. معدل العائد على حقوق الملكية:

¹ <https://th3accountant.com> date de consultation 18/05/2022.

هي نسبة من نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات حيث يتم بموجها الربط بين صافي الربح المتحقق خلال فترة ما و بين حقوق الملكية لنفس الفترة , و تأخذ هذه النسبة الصيغة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح} / \text{حقوق الملكية}$$

و تشمل حقوق الملكية رأس مال الأسهم بالإضافة إلى الاحتياطات و الأرباح المحتجزة و يمكن للمحلل المالي أن يعبر عن مقام النسبة بمتوسط حقوق الملكية أي ب: (حقوق الملكية أول المدة + حقوق الملكية آخر المدة) / 2 , و تبين النسبة مدى النجاح الذي تحققه المنشأة في استخدام المصادر المالية الداخلية في جني و تحقيق الأرباح حيث يكون هذا النجاح كبير عند الحصول على مؤشر عال , بينما يكون المؤشر منخفض دلالة على ضعف أو فشل المنشأة في ذلك المجال , أما عندما يتضمن حقوق الملكية في المنشأة أسهما ممتازة فتأخذ هذه النسبة الشكل التالي :

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي حقوق الربح-توزيعات الأسهم الممتازة/حقوق الملكية أو متوسط حقوق الملكية.}$$

حيث أصحاب الأسهم الممتازة لا يتعرضون لنفس المخاطر التي يتعرض لها حملة الأسهم العادية , و تعطي لهم الأولوية في الحصول على الأرباح قبل غيرهم . هذا و تعتبر هذه النسبة من أهم نسب التحليل المالي المستخدمة في قياس ربحية المنشآت فبالإضافة إلى قياسها لعوائد كل دينار مستثمر من ملاك المشروع خلال الفترة المالية , فهي مؤشر مهم يعكس جميع أنشطة المنشأة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية , و يمكن للمحلل المالي من توضيح نطاق هذه النسبة إذا أراد فقط أن يقيس عوائد كل دينار مستثمر في رأس المال حيث يصبح المقام محصورا في رأس المال بدلا من حقوق الملكية.

3.2. العائد على رأس المال المستثمر:

و يتم بموجب هذه النسب الربط بين صافي الربح و رأس المال المستثمر و تتخذ النسبة الصيغة التالية

$$\text{العائد على رأس المال المستثمر} = \text{صافي الربح} / \text{رأس المال المستثمر.}$$

و يقصد برأس المال المستثمر كل الأموال المتوفرة في المنشأة سواء تلك التي يوفرها أصحاب المنشأة (رأس المال) أو المقرضين (الالتزامات الطويلة الأجل) حيث تقيس النسبة كفاءة الإدارة في استغلال هذه الأموال و يحتسب رأس المال المستثمر بإحدى الطريقتين:

إما بجمع الالتزامات الطويلة الأجل و حقوق الملكية أو بجمع صافي رأس المال العامل مع صافي الأصول الثابتة , و هنا يقوم المحلل المالي باحتساب هذه النسبة على صعيد المنشأة لسنوات متعددة أو بمقارنتها بمثيلاتها من المنشآت للحصول على نتائج قياس أفضل.

3. نسبة السوق:

تقوم نسبة السوق بإيجاد العلاقة بين سعر السهم (قيمه السوقية) و بين مل من ربحيته و قيمته الدفترية. و بالتالي فهي تقدم للمستثمر و محلل الائتمان مؤشر عن الأداء الماضي للعميل طالب الائتمان،

و تزايدت كفاءة إدارة أصولها وإدارة قروضها، حيث ارتفعت القيمة السوقية لأسهم تلك المؤسسة على النحو الذي يتمناه أي مستثمر في المستقبل، وتشمل النسب التالية:¹

1.3. معدل السعر للربحية: يظهر معدل السعر للربحية القيمة التي يقبل المستثمر دفعها للحصول على جنيه واحد من الأرباح المكتسبة، ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{معدل السعر للربحية} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{ربحية السهم}}$$

2.3. نسبة القيمة السوقية الدفترية: تعطي هذه النسبة مؤشر لمدى قوة أسهم المؤسسة في السوق، وذلك من خلال نسبة القيمة السوقية لكل سهم (أي السعر الذي يباع به في سوق الأوراق المالية) لقيمته الدفترية الحالية.

و يقتضي الوصول إلى نسبة القيمة السوقية الدفترية احتساب القيمة الدفترية الحالية لكل سهم أولاً وذلك بقسمة إجمالي حقوق الملكية لحملة الأسهم أو ما يطلق عليه صافي ثروة الملاك (الأسهم العادية + رأس المال المدفوع + الأرباح المحتجزة) على عدد الأسهم وتستخدم المعادلة الرياضية التالية في تحقيق ذلك:

$$\text{القيمة الدفترية الحالية للسهم} = \text{إجمالي حقوق الملكية لحملة الأسهم} / \text{عدد الأسهم}$$

أما نسبة القيمة السوقية الدفترية لكل سهم فتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة القيمة السوقية الدفترية} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الدفترية الحالية للسهم}}$$

4. نسب المديونية:

تقيس نسبة المديونية أو الاقتراض أو نسب الرفع المالي درجة اعتماد المؤسسة على الأموال المقترضة في تمويل أنشطتها. و يكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل، الأمر الذي يعني أن التمويل باستخدام القروض يرتب ميزة ضريبية قد لا تكون متاحة بالنسبة لمصادر التمويل الأخرى، حيث أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تكتنف تزايد الاعتماد على الاقتراض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على سداد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة و تصفيتها و تعريض أموال المساهمين للضياع. و نتيجة لذلك تكتسب نسبة الاقتراض أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية للمؤسسة. فهي تهم الملاك من حيث أن ارتفاعها قد يؤدي إلى زيادة أرباحهم غير أن تزايدها بشكل غير طبيعي قد يسبب للملاك قلقاً نتيجة للمخاطر التي تصاحب الاقتراض، و من ناحية أخرى يهتم دائنو المؤسسة و مقرضوها بنسب الاقتراض باعتبار أنها تعطي دلائل قوية على قدرة المؤسسة على سداد و خدمة ديونها، و في ضوء ذلك يقررون اقتراض المؤسسة من عدمه و فيما يلي أهم نسب الاقتراض و التي يمكن تقسيمها إلى:²

¹ طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، 2007، ص. 530، ص. 533.

² عاطف وليم أندراوس، مرجع سبق ذكره، ص. 101، ص. 105.

1.4. نسب التمويل: تظهر هذه النسب كيفية تمويل المؤسسة لأنشطتها و من أهمها:

1.1.4 نسبة الدين أو الاقتراض: و تشير هذه النسبة إلى النسبة المئوية لإجمالي القروض إلى إجمالي

الأصول و يتم حسابها كالتالي:

نسبة الدينون = مجموع الدينون / إجمالي الأصول

و تشمل الدينون كل من الخصوم قصيرة الأجل و الخصوم طويلة الأجل، و يفضل الدائنون انخفاض هذه النسبة باعتبار أن ذلك يعني ارتفاع قدرة المؤسسة على سداد ديونها، و من ثم انخفاض احتمال تعرض الدائنون إلى خسائر قد تنشأ نتيجة توقف المؤسسة عن سداد ديونها. و من ناحية أخرى يفضل الملاك ارتفاع هذه النسبة إلى مدى معين لما لها من تأثير إيجابي على ربحية المؤسسة.

2.1.4. نسبة القروض إلى حقوق الملكية: و هي تعبر عن النسبة المئوية لإجمالي القروض إلى حقوق

الملكية، و تمثل مجموع القروض قصيرة الأجل و طويلة الأجل، في حين تمثل حقوق الملكية مجموع كل من رأس المال و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة.

3.1.4. مضاعف حقوق الملكية: توضح هذه النسبة كيفية استخدام المؤسسة للرفع المالي الكلي. و

تشير إلى عدد مرات تغطية أصول المؤسسة لحقوق ملكيتها بدون تحمل أي التزامات ثابتة. و يمكن حسابها كما يلي:

مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الأصول / حقوق الملكية.

5. نسبة التغطية: فتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على خدمة و سداد أعبائها الثابتة من الدخل

المتاح، و تعطي مؤشرات بشأن المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة. و من أهم هذه النسب:

1.5. نسب تغطية الفوائد: يتم حسابها بالعلاقة التالية:

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مدفوعات الضرائب.

فتشير هذه النسبة إلى المدى الذي يمكن أن يتم به تخفيض الدخل التشغيلي قبل ما تصبح المؤسسة غير قادرة على سداد مدفوعات الفوائد الخاصة بها. و في حالة فشل المؤسسة في خدمة أعباء الفوائد فقد يعرضها هذا للإفلاس، و قد استخدم صافي الدخل قبل الفوائد و الضرائب في بسط النسبة بدلا من صافي الربح باعتبار أن مقدرة المؤسسة على سداد الفوائد الجارية لا تتأثر بالضرائب.

2.5. معدل تغطية الأعباء الثابتة: إلى جانب أعباء الفائدة التي تتحملها المؤسسة، توجد أعباء ثابتة أخرى تتحملها المؤسسة بصفة دورية مثل الإيجار و أقساط خدمة الدين. و تتصف خدمة الدين بالدورية باعتبارها لازمة لتخفيض أصل الدين. و تجدر الإشارة أن أقساط خدمة الدين (سواء كانت قروض أو سندات) لا يتم خصمها من الدخل للأغراض الضريبية لأنها مجرد إعادة سداد لجزء من ديون المؤسسة. و نظرا لأن احتساب نسبة تغطية الأعباء الثابتة يكون مؤسسا على البيانات قبل احتساب الضرائب، لذا فمن المتعين أن يتم تعديل أقساط خدمة السندات لكي تصبح أيضا قبل الضرائب. و يتم ذلك كالتالي:

قيمة القسط قبل الضريبة (الاحتياطي المعدل لسداد القروض) = قيمة القسط المطلوب سداده/1 - سعر الضريبة.

و تأسيسا على يمكن القول أن الأعباء الثابتة التي يتعين على المؤسسة أن تدفعها تتمثل في: الفوائد، أقساط القروض و السندات، و أعباء الإيجارات، و بالتالي يحسب معدل تغطية الأعباء الثابتة كالتالي:

معدل خدمة الأعباء الثابتة = صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب + الإيجارات/ الفوائد + الإيجارات + أقساط خدمة السندات و القروض/1 - سعر الضريبة.

المطلب الرابع: أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة الاقتصادية.

يشكل التحليل المالي أسلوبا خاصا بعملية تقييم أداء المؤسسة للخروج بالقيمة العادلة للسهم، حيث تستخدمه الإدارة أو أطراف أخرى لتقييم و تفسير أدائها خلال فترة زمنية معينة و يسند ذلك على مجموعة من المصادر و المعلومات المختلفة و التي يقدمها النظام المحاسبي للمؤسسة.

يستعين المحلل المالي خلال قيامه بعمله بمؤشرات تساعد على القياس و هي كثيرة و متنوعة، و المؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية لتسيير داخل المؤسسة و تطور أدائها خلال فترات زمنية معينة، و يتم التقييم من خلاله بطرق و تقنيات عديدة تختلف حسب الهدف من الدراسة. و يظهر التحليل المالي كأداة فعالة في تقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية.

- ❖ تقييم الأداء و النتيجة: حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.
- ❖ تقييم الأداء و التمويل: و تتمثل في الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها و ذلك وفق منظورين:
- ❖ النظرة الثابتة و تحقق في إطار تحليل الميزانية.
- ❖ النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجدول التدفقات.

و هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية و مكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.¹

¹ محمد ممود يوسف، البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 8.

خاتمة الفصل الثاني.

تناولنا في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية للأداء و تقييم الأداء و الأداء المالي، فالأداء هو هدف العملية التسييرية التي تهدف إلى بلوغ أهداف المؤسسة بالاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، أما تقييم الأداء هو عملية قياس موضوعية لحجم ما تم إنجازه و مستوى ذلك بالمقارنة مع المطلوب إنجازه كما و نوعا، فيهدف تقييم الأداء إلى الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المسطرة في خطتها الإنتاجية، كذلك تطرقنا إلى الأداء المالي باعتباره أحد الأساليب المهمة في تحديد وضع المؤسسة ماليا، فهو الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف المؤسسة.

الفصل الثالث

تمهيد:

بعدما تناولنا في الفصلين الأول و الثاني على أهم المفاهيم التي تحيط بالأداء المالي و أنواعه، و التحليل المالي و التعرف على أدواته و كذلك أثره على أداء المؤسسة، إذ أنه في هذا الفصل سوف نطبق ما قمنا بإعداده في الجانب النظري على مؤسسة ميناء مستغانم و هي محل دراستنا و ذلك من خلال التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة و دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة. حيث قمن بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: التعريف بمؤسسة ميناء مستغانم EPM .

المبحث الثاني: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء مستغانم EPM

المبحث الأول: تقديم مؤسسة ميناء مستغانم EPM .

يعد ميناء مستغانم جزء أساسي من البنية التحتية الخاصة بالنقل ، فهو ضروري للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية من خلال تقديم العديد من الخدمات ، كالخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري. سوف يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم، دور و أهداف مؤسسة ميناء مستغانم، و الهيكل التنظيمي العام لهذه المؤسسة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن إنشاء مؤسسة ميناء مستغانم دورها ومسؤوليتها.

يتم تطوير ميناء مستغانم بما يتماشى مع متطلبات المنطقة حيث أصبح يشكل جزءا أساسيا من البنية التحتية الخاصة بالنقل البحري في المنطقة، إذ أنه يشجع استحداث مجموعة من الخدمات المقربة من المستلمين النهائيين عبر أوراق النقل متعددة الأنماط.

1. نشأة الميناء:

كان الميناء خليجا صخريا حادا يمتد بين الرأس البحري لصلامندر و الرأس البحري لخروبة، استخدمته القراصنة لاقتسام الأغنام، و سمي ميناء مستغانم فيما قبل 1833 ب"مرسى الغنائم" و من هنا سميت مدينة "مستغانم".

و في سنة 1848 أنشئ أول رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل امتداد إلى 325 متر بحلول سنة 1881.

وانطلق أول مشروع لهيئة الميناء في سنة 1882 و بعد ثلاثة سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعاً ذا منفعة عامة.

تمت أعمال تهيئة ضخمة بين 1890 و 1904 انتهت بميلاد أول حوض للميناء.

بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941 ثم إنشاء حوض ثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955 و بداية 1959.

1. الشكل القانوني لمؤسسة ميناء مستغانم EPM: يقدم الميناء نوعين من الخدمات: خدمات تجارية و خدمات الصيد البحري، و تشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم و هي مؤسسة عمومية اقتصادية/ شركة ذات أسهم SPA/EMP/EPE أنشأت في إطار إصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1882.

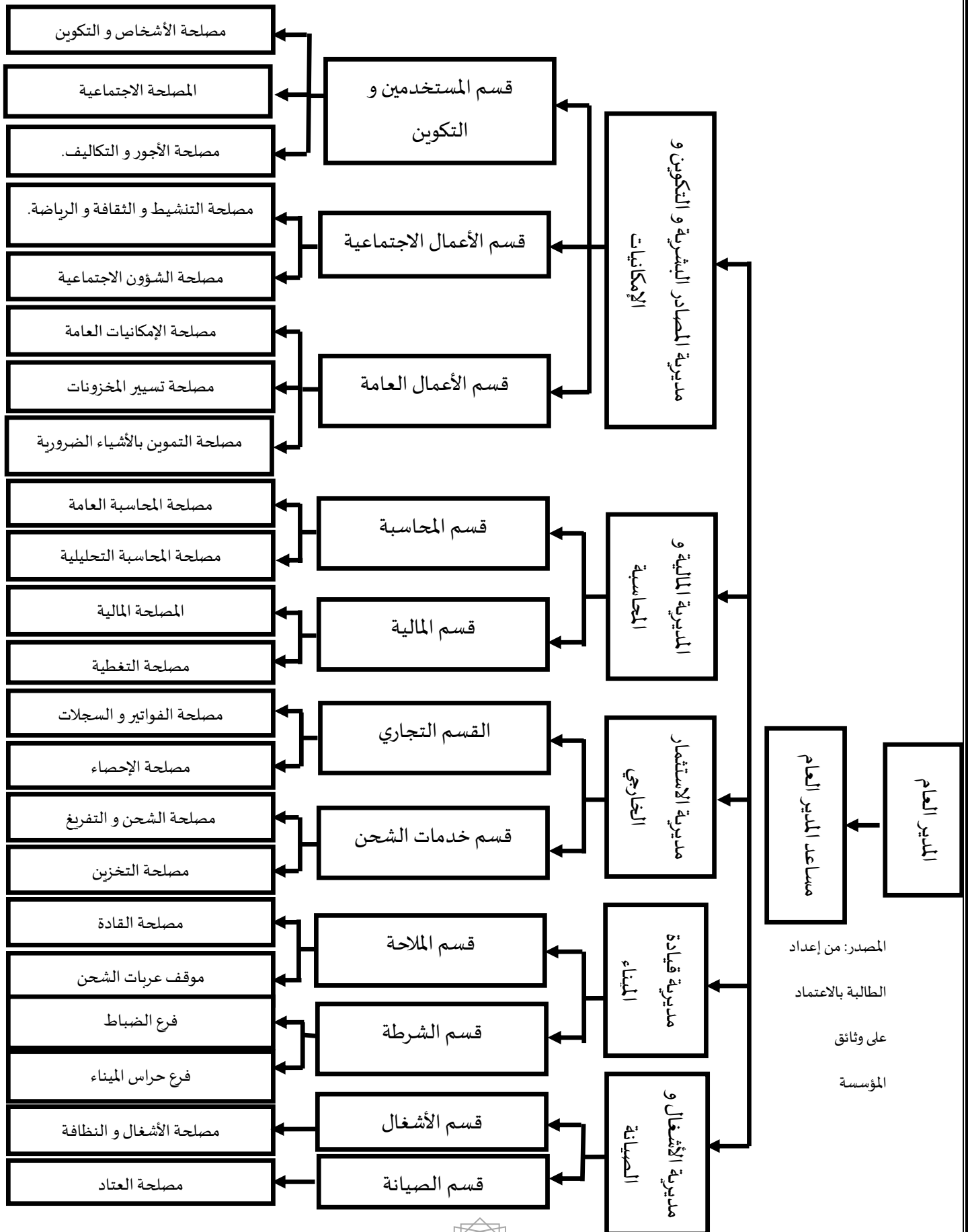
في 29 فيفري 1989 شقت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها حول الاستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، حيث تم تحويلها عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي إلى شركة عمومية اقتصادية/ شركة ذات أسهم رأس مالها 1500.000.000 دج تحت حيازة كاملة لشركة تسيير لأحكام القوانين 01-88 و 03-88 و 04-88 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988 و المتضمنة للنصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات و طبقاً للرسوم 101-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 و المرسوم 119-88 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988 و المرسوم 88-177 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988.

قامت مؤسسة ميناء مستغانم بإنجاز المهام التالية:

- 1.1. استثمار و تطوير ميناء مستغانم.
- 2.1. استغلال الآلات و الإنشاءات المينائية.
- 3.1. إنجاز أعمال الصيانة و تهيئة التحديث للبنى المينائية الفوقية.
- 4.1. إعداد برامج بناء و صيانة و تهيئة للبنى المينائية التحتية بالتعاون مع الشركاء الآخرين.

- 5.1. مباشرة عملية الشحن و التفريغ المينائية .
- 6.1. مزاولة عملية القطر، القيادة، الإرساء و غيرها.
- 7.1. القيام بكل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، و العقارية ذات الصلة المباشرة و غير المباشرة بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم.
2. دور المؤسسة و مسؤوليتها :
 1. ضمان متابعة النشاطات المالية المناسبة .
 2. تحديد سياسة التمويل في المؤسسة و تطوير مخططاتها.
 3. مفاوضة شروط التمويل و التسديد.
 4. متابعة ارتباط و مراقبة تنفيذ مخطط الاستثمارات.
 5. إعداد مخطط الخزينة و تسيير الميزانية السنوية و متابعة تطبيقها.
 6. المسؤولية على توحيد الميزانيات.
 7. تحليل الحسابات الاستغلالية و الميزانية.
 8. تنفيذ المراقبة.
 9. مساعدة ونصح المركبات من أجل التحكم الجيد في المحاسبة.
 10. السهر على احترام القوانين و التنظيم المكلف بالوظيفة.
 11. السهر على تطبيق النصوص الجبائية و المالية و المحاسبية.
3. أهداف مؤسسة ميناء مستغانم.
 1. تأمين أحسن للظروف لعبور البضائع من حيث المدة الزمنية، النوعية، الحماية و السعر.
 2. كون الأذان الصاغية لاهتمامات المتعاملين.
 3. تقديم تسهيلات حقيقية، وسائل العبور و المعالجة.
 4. تسيير الاستثمار و تطوير البناء.
 5. استغلال الوسائل و التجهيزات المينائية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة ميناء مستغانم EPM .
الشكل رقم(III-1): يمثل الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة.



المصدر: من إعداد
الطالبة بالاعتماد
على وثائق
المؤسسة

شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم:

1. الإدارة العامة: يشرف على الإدارة العامة رئيس المدير العام الذي يعتبر المدير والمسؤول الأول للمؤسسة بالمساعدة مع مساعد المدير العام، حيث أن هذه المديرية مكلفة بالاستقبال و الربط و التنسيق و مراقبة النشاطات، و من خلال المخطط العام للمؤسسة نلاحظ أنها مقسمة إلى خمس مديريات التي بدورها مقسمة إلى دوائر تتفرع منها أقسام و مصالح و بالتالي يمكن القول بأنه يوجد ترابط دائم و متواصل بينها.

(1) مديرية الموارد البشرية: مكلفة بتنظيم و تنفيذ النشاطات المتعلقة بتسيير الموارد البشرية و التي بدورها تحتوي على ثلاثة أقسام:

1.1. قسم الأشخاص و التكوين: يتفرع إلى: مصلحة الأشخاص، مصلحة الأجور، و المصلحة الاجتماعية.

2.1. قسم الأعمال الاجتماعية و الثقافية: بها مصلحة النشاط الثقافي و الرياضي و مصلحة الشؤون الاجتماعية.

3.1. قسم الأعمال العامة: بها مصلحة الوسائل العامة، مصلحة تسيير المخازن، و مصلحة التموين.

(2) مديرية المالية و المحاسبة: هي أساس المؤسسة و تشارك في تحديد نشاط الأهداف العامة و تسهر عليها مع السياسة المالية للمؤسسة و التي تتكفل بتنفيذه، تملك سجلات محاسبية للعمليات بها قسمين:

1.2. قسم المالية: به المصلحة المالية و مصلحة التغطية.

2.2. قسم المحاسبة: به مصلحة المحاسبة العامة و مصلحة المحاسبة التحليلية.

(3) مديرية الاستثمار التجاري: مكلفة بتنظيم و مراقبة النشاط المتعلق بالتطورات التقنية للميناء بها قسمين:

1.3. قسم تجاري: به المصلحة الإحصائية.

2.3. قسم الخدمات و الشحن: به مصلحة المخازن تقوم بعملية التخزين، و مصلحة الشحن و التفريغ.

(4) مديرية قيادة الميناء: هي مكلفة بالتسيير الحسن لحركة البواخر وقت دخولها إلى الميناء وحتى خروجها مع تحقيق سلامة السفن، تنقسم إلى:

1.4. قسم الشرطة و الأمن: يتشكل من فرقتين هما: فرقة حراس الميناء و فرقة الضباط.

2.4. قسم الملاحظة: به محطتين هما محطة إدارة المركب و الربط، محطة الجر و الدفع التي تقوم بتقييد البخرة .

(5) مديرية الأشغال و الصيانة: تعمل على التنبؤ، التنظيم و مراقبة جميع الأشغال و الصيانة و تحتوي على قسمين:

1.5. قسم الصيانة: به مصلحة العتاد و مصلحة الصيانة.

2.5. قسم الأشغال: به مصلحة الأشغال

المطلب الثالث: المديرية المالية و المحاسبة للمؤسسة.

تعتبر مديرية المالية و المحاسبة المديرية المكلفة بتسيير الوضعية المالية للشركة و ذلك عن طريق وضع ميزانيات محددة لكل سنة و مدى مطابقتها للأهداف المسطرة، و إحصاء كل العمليات المالية التي نفذت خلال السنة الواحدة، و إمساك الدفاتر التجارية المينة للنشاط التجاري و تنقسم كما يلي:

ا. قسم المالية بمديرية المالية و المحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم.

يقوم هذا القسم بالعمل على مباشرة مسؤوليات الوظيفة المالية للمحافظة على سلامة المركز المالي للمؤسسة كما يعمل على تأكيد التسيير المالي و أخذ الوثائق المالية للمؤسسة و تقييم ميزانياتها بالإضافة إلى أخذ تحصيلات الميزانيات و توزيعها و تركيب من مصلحتين هما:

1/ المصلحة المالية: مكلفة بتنفيذ هذه الميزانات و ميزان المدفوعات للمؤسسة و تقديم ملفات الاستثمار و متابعة الالتزامات و القروض الممنوحة كما تتحمل تسيير الخزينة.

2/ مصلحة التغطية: و هي عبارة عن تكليف مجموعة العمليات لتغطية ذمم المؤسسة و أخذ ملف الزبون و تثبيت حالة الذمم و التحليلات الفترية عند وضعية تغطية المؤسسة .

اا. قسم المحاسبة بمديرية المالية و المحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم.

مكلفة بإتيان المحاسبة بموجب قانون المخطط الوطني للمحاسبة و تتكون من المصالح التالية:

1/ مصلحة المحاسبة العامة: مكلفة بتسجيل جميع العمليات و كشف الحالات الطورية من طرف الميزانية والوثائق الأخرى و الملحقات و ذلك عن طريق الجرد لمختلف السلع في المؤسسة و في جميع الاتجاهات الأخرى المكلفة بمراقبة و متابعة تسيير المخزونات و الفحص المحاسبي لمصاريف الأجراء مثلا: أرصدة المحاسبة و الميزانية.

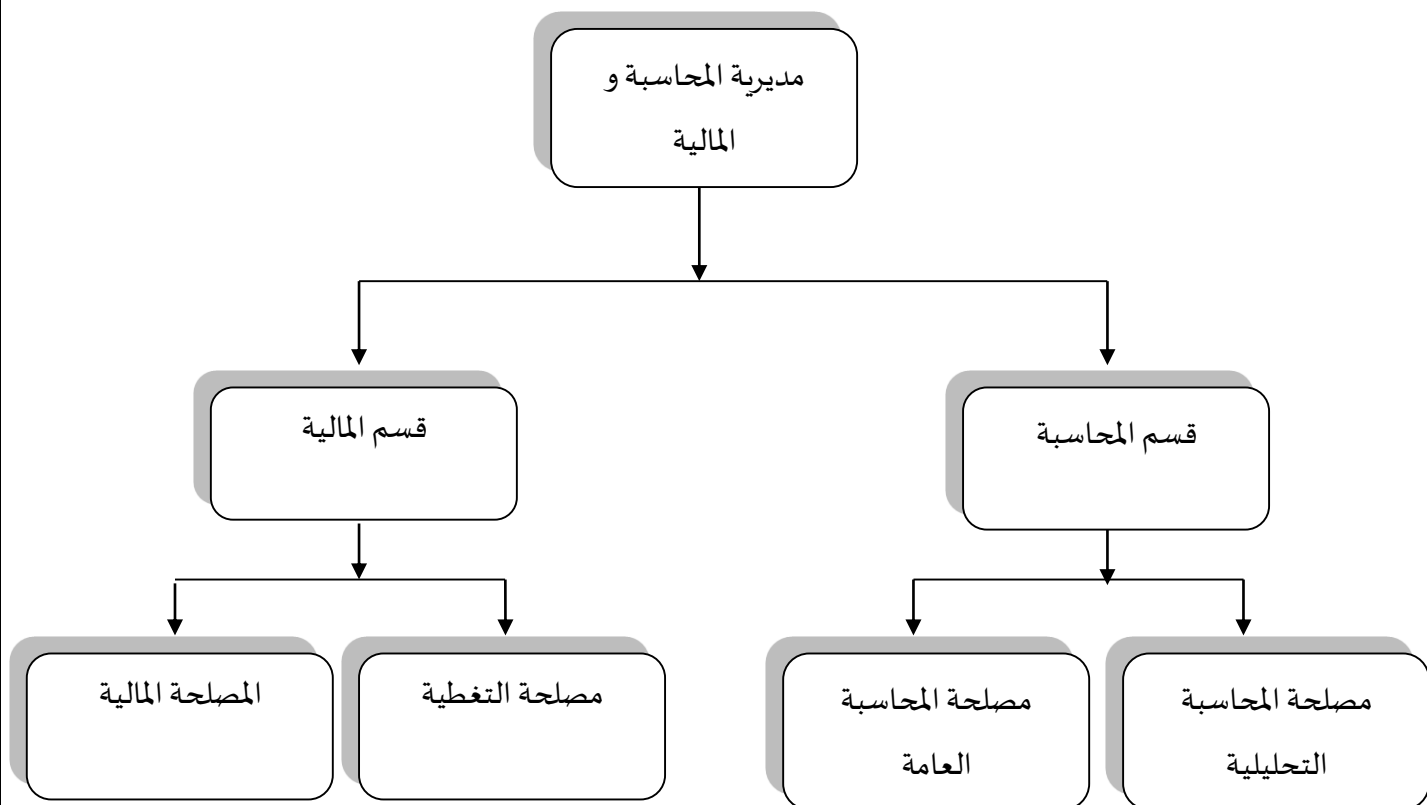
2/ مصلحة المحاسبة التحليلية: مكلفة بأخذ المحاسبة و التي تسمح بالتحكم في تقنيات التكاليف و سعر التكلفة في مختلف الأقسام أو وثائق التسيير و مراقبة الشروط الداخلية للاستغلال و الترتيبات الدورية على التسيير و التي تقترح على المقياس لتحسين المعطيات.

إن طبيعة الاتصال في مديرية المالية و المحاسبة يكون عن طريق الالتقاء المباشر بين أفرادها و أيضا عن طريق استعمال الهاتف بالإضافة أيضا إلى استخدام الفاكس.

ااا. نشاطات مديرية المالية و المحاسبة بمؤسسة ميناء مستغانم.

1. مكلفة بمنازعات المؤسسة من أجل ذمم المنازعات.
2. حساب مختلف التكاليف و أسعار التكلفة.
3. تقييم عناصر الأصول لتحديد النتيجة التحليلية للاستغلال.
4. إنجاز الدراسة التقديرية
5. تحليل المعطيات الداخلية لنشاط المؤسسة.
6. تعطي حرية القرار و تبين أسلوب التسيير.
7. تمثل دورات الوضعية المالية.

الشكل رقم (2-III): هيكل المديرية المالية والمحاسبة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المبحث الثاني: التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي لمؤسسة ميناء مستغانم EPM. بعدما تطرقنا في الفصل الأول على الجانب النظري للتحليل المالي فإننا في هذا المبحث سوف نتطرق إلى الجانب التطبيقي للتحليل المالي و دوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة. المطلب الأول: عرض الميزانية المالية للسنتين (2019، 2020). و فيما يلي نقوم بعرض الميزانية المالية للسنتين (2018، 2019، 2020).

جدول رقم (III-1): الميزانية المالية (الأصول) 2019-2020.

رقم الحساب	الأصول المالية	مبلغ إجمالي	الاهتلاكات/رصيد	صافي 2020	صافي 2019
207	أصول غير جارية فارق الشراء				
20	التثبيتات المعنوية	4153259.96	1540181.24	2613078.72	1875533.67
21	التثبيتات العينية	3723584125.84	1986582174.69	1737001951.15	1435409352.20
211	الأراضي				
213	المباني	617342353.95	209569193.10	407773160.85	298516927.68
218	تثبيتات عينية أخرى	3106241771.89	1777012981.51	1329228790.30	1136892424.52
23	تثبيتات الجاري إنجازها	69960177.95		69960177.95	26507830.11
27	تثبيتات مالية	270000000.00		270000000.00	70000000.00
266	استثمارات حسابات دائنة	70000000.00		70000000.00	70000000.00
271	سندات مثبته أخرى	200000000.00		200000000.00	
274	قروض أصول الأموال				
	أصول الضريبة المؤجلة	105795564.18		105795564.18	109684897.31
	مجموع أصول غير جارية	4173493127.93	19881222355.93	2185370772.00	1643477613.29
	الأصول الجارية				
30	المخزونات	173168718.46	79498.35.70	57670682.76	36042646.42
	الحسابات الدائنة	283904694.37	25555477.00	258349217.37	211130991.58
41	زبائن	211989986.42	255555477.00	186434509.42	80755337.25
409	زبائن و مدينين	3794139.67		3794139.67	9058113.79
445	الضرائب	68120568.28		68120568.28	121317540.54
	توفير و استعابهم	1261309418.47		1261309418.47	1959420999.27
	استثمارات والأصول المالية الجارية الأخرى.	950000000.00		950000000.00	1450000000.00
	الخزينة	311309480.47		311309418.47	509420999.27
	مجموع الأصول الجارية	1682382831.30	105053512.70	1577329318.60	2206594637.27
	المجموع العام للأصول	5855875959.23	2093175868.63	3762700090.60	3850072250.56

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مؤسسة ميناء مستغانم EPM (الملحق رقم 1)

جدول رقم(III-2): الميزانية المالية (الخصوم) 2019-2020.

رقم الحساب	الخصوم	مبالغ 2020	مبالغ 2019
10	رؤوس الأموال الخاصة	1500000000.00	1500000000.00
101	رأس المال الصادر أو مال الشركة		
109	رأس المال المكتتب غير المطلوب		
103	العلاوات و الاحتياطات- أقساط التأمين-	859665921.70	806786580.78
105	فارق إعادة التقييم		
104	فارق التقييم		
12	نتيجة السنة المالية	102911090.90	273399340.92
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى- الترحيل من جديد- حصة الشركة المساهمة حصة الأقلية		
	مجموع رؤوس الأموال الخاصة	2462577012.60	2580185921.70
16	الخصوم غير الجارية		
15	الديون المالية	2293463.83	2293463.83
	المؤونات و المنتجات	7555327516.81	794562056.28
	مجموع الخصوم غير الجارية	757620980.64	79685520.11
40	الخصوم الجارية		
445	الموردون و الحسابات الملحقة	68557433.22	34758591.26
16	الضرائب	84463652.81	112616376.27
	الديون الأخرى	389481011.33	325655841.22
	مجموع الخصوم الجارية	542502097.36	473030808.75
	المجموع العام للخصوم	3762700090.60	3850072250.56

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مؤسسة ميناء مستغانم EPM (الملحق رقم2)

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

ففي هذا المطلب سنتطرق إلى التحليل بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وذلك بإعداد الميزانية الوظيفية.

1. إعداد الميزانية الوظيفية.

1. جدول رقم (III-3): الميزانية الوظيفية المفصلة (الأصول).

2019	2020	الأصول
3433845889.14	4173493127.93	الاستخدامات الثابتة
2443858.25	4153259.96	التثبيات المعنوية
		فارق الشراء
3225209303.47	372358125.84	التثبيات العينية
		الأراضي
478124218.49	617342353.95	المباني
2747085084.49	3106241771.89	تثبيات عينية أخرى
26507830.11	96960177.95	تثبيات الجاري إنجازها
70000000.00	270000000.00	تثبيات مالية
	70000000.00	حسابات دائنة
	200000000.00	سندات مثة أخرى
109684897.31	105795564.18	أصول الضريبة المؤجلة
2313853854.17	1682382831.2	الأصول المتداولة
1804432854.9	1371037412.83	أصول متداولة للاستغلال
119202466.14	137168718.46	المخزونات
235230388.76	283904694.37	حسابات دائنة
104136119.28	3794139.67	3. زبائن
	211989986.42	4. زبائن و مدينين
121317540.54	68120568.28	5. الضرائب
1450000000.00	950000000.00	استثمارات
00	00	أصول متداولة خارج الاستغلال
509420999.27	311309418.47	خزينة الأصول
5747966743.31	5855875959.23	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد المترتبة بالاعتماد على الوثائق المتحصل عليها من طرف مؤسسة ميناء مستغانم EPM

2. جدول رقم(III-4): الميزانية الوظيفية المفصلة (الخصوم).

2019	2020	الخصوم
5274668934	5313373861.87	الموارد الثابتة
5272375470.73	5311080398.04	الموارد الخاصة
2580185921.70	2462577012.6	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
1500000000.00	1500000000.00	6. رأس المال الصادر أو مال الشركة
806786580.78	859665921.70	7. العلاوات و الاحتياطات- أقساط التأمين
273399340.92	102911090.90	8. نتيجة السنة المالية
1897627492.75	2093175868.63	اهتلاكات
794562056.28	755327516.81	المؤونات و المنتجات
2293463.83	2293463.83	الديون المالية
2293463.83	2293463.83	9. افتراضات لدى مؤسسات القرض
473030808.75	542502097.36	الخصوم المتداولة
34758591.26	68557433.22	10. خصوم متداولة للاستغلال الموردون و الحسابات الملحقة و الزبائن و المدينون
438272217.49	473944664.14	خصوم متداولة خارج الاستغلال
112616376.27	84463652.81	11. الضرائب
325655841.22	389481011.33	12. ديون أخرى
00	00	خزينة الخصوم
5747699743.31	5855875959.23	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد المتربصة بالاعتماد على الوثائق المتحصل عليها من طرف مؤسسة ميناء مستغانم EPM

II. تحليل جانب الأصول للميزانية الوظيفية:

الاستخدامات الثابتة= تثبيات معنوية+ تثبيات عينية+ تثبيات جاري إنجازها+ تثبيات مالية+ أصول
الضريبة المؤجلة.

الاستخدامات الثابتة=4153259.96+372358125.84+96960177.95+270000000.00+105795564.18

الاستخدامات الثابتة=4173493127.93

الأصول المتداولة= الأصول المتداولة للاستغلال+الأصول المتداولة خارج الاستغلال + خزينة الأصول.

الأصول المتداولة=1371037412.83+00+311309418.47

الأصول المتداولة=1682382831.2

مجموع الأصول=الإستخدامات الثابتة+الأصول المتداولة+خزينة الأصول.

مجموع الأصول=311309418.47+1682382831.2+4173493127.93

مجموع الأصول = 5855875959.23

III. تحليل جانب الخصوم للميزانية الوظيفية:

الموارد الثابتة = الموارد الخاصة + الديون المالية

الموارد الثابتة = 2293463.83 + 5311080398.04

الموارد الثابتة = 5313373861.87

الموارد اخاصة = مجموع رؤوس الأموال الخاصة + اهتلاكات + المؤونات و المنتجات

الموارد الخاصة = 755327516.81 + 2093175868.63 + 2462577012.6

الموارد الخاصة = 5311080398.04

الخصوم المتداولة = خصوم متداولة للاستغلال + خصوم متداولة خارج الاستغلال + خزينة الخصوم

الخصوم المتداولة = 00 + (84463652.81 + 389481011.33) + 68557433.22

الخصوم المتداولة = 539502097.36

مجموع الخصوم = الموارد الثابتة + الخصوم المتداولة.

مجموع الخصوم = 5822875959.23

انطلاقا من الميزانية الوظيفية المفصلة سنقوم باستخراج الميزانية الوظيفية المختصرة التي تمثل الصورة المصغرة للميزانية المالية المفصلة.

1. جدول رقم (III-5) : يمثل الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019.

المبالغ	%	الخصوم	%	المبالغ	الأصول
5274668934.56	91.7	الموارد الثابتة			الاستخدامات الثابتة
5272375470.73	91.7	الموارد الخاصة	59.7	3433845889.14	أصول متداولة
2293463.83	0.03	الديون المالية	40.2	2313853854.17	13. متداولة للاستغلال
473030808.75	8.22	الخصوم المتداولة	31.3	1804432854.9	14. خارج الاستغلال
34758591.26	0.60	متداولة للاستغلال			خزينة الأصول
		18. خارج الاستغلال		00	
438272217.49	7.62	خزينة الخصوم	8.86	509420999.27	
00					
5747699743.31	100%	المجموع	100%	5747699743.31	المجموع

المصدر: من إعداد المتربصة بالاعتماد على الجدول رقم (II-4)(II-3)

2. جدول رقم (III-6) : يمثل الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2020.

المبالغ	الخصوم	%	المبالغ	الأصول
5313373861.87	الموارد الثابتة	71.2	4173493127.93	الاستخدامات الثابتة
5311080398.04	21. الموارد الخاصة	23.4	1682382831.30	أصول متداولة
2293463.83	22. الديون المالية		1371073412.83	19. متداولة للاستغلال
542502097.36	الخصوم المتداولة		00	20. خارج الاستغلال
68557433.22	23. متداولة للاستغلال	28.7		خزينة الأصول
1.1	24. خارج الاستغلال	53.1	311309418.47	
8.08	خزينة الخصوم			
473944664.14				
100%	المجموع	100%	5855875959.23	المجموع

المصدر: من إعداد المترتبة بالاعتماد على الجدول رقم (II-4)(II-3)

بعدما تطرقنا إلى الميزانية المالية المختصرة سوف نقوم بتحليل الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم EPM:

1. بواسطة النسب المالية:

(1) نسب الهيكل المالية:

$$\text{نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة} = \frac{\text{الموارد الثابتة}}{\text{الاستخدامات الثابتة}}$$

$$\frac{5274668934.56}{3433845889.14} = \text{نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة لسنة 2019}$$

$$1.27 = \text{نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة لسنة 2019}$$

$$\frac{5313373861.78}{4173493127.93} = \text{نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة لسنة 2020}$$

$$1.53 = \text{نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة لسنة 2020}$$

التعليق: الموارد الثابتة مولت جميع الاستخدامات الثابتة و بقي فائض مول جزء من الأصول.

$$(2) \text{ نسبة الاستدانة المالية} = \frac{\text{الاستدانة المالية}}{\text{التمويل الخاص}}$$

الاستدانة المالية = الديون المالية الثابتة + خزينة الخصوم.

$$2293463.83 = \text{الاستدانة المالية 2020} ، 5272375470.73 = \text{الاستدانة المالية 2019}$$

$$0.0004 = \frac{2293463.83}{5272375470.73} = \text{نسبة الاستدانة المالية 2019}$$

$$0.0004 = \frac{2293463.83}{5311080308.04} = \text{نسبة الاستدانة المالية 2020}$$

الاستنتاج: بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها من نتائج تحليل الوضعية المالية للمؤسسة نستنتج أن المؤسسة

ميناء مستغانم استدانة مالية متوسطة و هذا يعني أنها تتمتع باستقلالية مالية مقبولة.

II. التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في رأس مال العامل ، احتياج رأس مال العامل و الخزينة و سوف يتم

توضيحهما فيما يلي:

(1) رأس مال العامل الصافي الإجمالي FRNG:

من أعلى الميزانية:

رأس مال العامل الصافي الإجمالي FRNG = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

2020	2019	
5313373861.87	5274668934.56	الموارد الثابتة
4173493127.93	3433845899.14	الاستخدامات الثابتة
1139880733.94	1840823045.42	FRNG

من أسفل الميزانية:

رأس مال العامل الصافي الإجمالي FRNG = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة.

2020	2019	
1682382831.3	2313853854.17	الأصول المتداولة
542502097.36	473030808.75	الخصوم المتداولة
1139880733.94	1840823045.42	FRNG

التعليق:

FRNG > 0 وهذا يعني أن قاعدة التوازن الوظيفي محققة أي أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة و مولت جزء من الأصول المتداولة وهذا ما يشكل هامش أمان يتمثل في رأس مال العامل.

(2) احتياجات رأس مال العامل BFR:

احتياجات رأس مال العامل للاستغلال BFRE = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال

2020	2019	
13710734412.83	1804432854.9	الأصول المتداولة للاستغلال
68557433.22	34758591.26	الخصوم المتداولة للاستغلال
1302515979.67	1769674263.64	BFRE

احتياجات رأس مال العامل خارج الاستغلال BFRHE=أصول متداولة خارج الاستغلال- الخصوم المتداولة خارج الاستغلال.

2020	2019	
00	00	الأصول المتداولة خارج للاستغلال
473944664.14	438272217.49	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال
473944664.14	438272217.49	BFRHE

احتياجات رأس مال العامل الاجمالي BFRG: احتياجات رأس مال العامل للاستغلال+ احتياج رأس مال العامل خارج الاستغلال.

2020	2019	
1302515979.67	1769674263.64	احتياجات رأس مال العامل الاستغلال
473944664.14	438272217.49	احتياجات رأس مال العامل خارج الاستغلال
828571315.47	1331402046.15	BFRG

التعليق:

$0 < BFRG < FRNG$ وهذا يعني أن هذه المؤسسة تتمتع بقابلية سداد كبيرة حيث أنها قادرة على تغطية جميع ديونها.

(3) الخزينة TN:

الخزينة = رأس مال العامل - احتياجات رأس مال العامل

2020	2019	
1139880733.94	1840823045.42	رأس مال العامل
828571315.47	13311402046.15	احتياجات رأس مال العامل
311309418.47	209420999.27	TN

التعليق:

$FRNG > BFRG$ معناه أن $TN > 0$ وهذا يعني أن الخزينة موجبة و تدل على أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها و احتياجاتها مع الغير و هذه الحالة تعبر عن التوازن المالي الجيد للمؤسسة.

المطلب الثالث : جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة ورؤوس الأموال.
 سنتطرق في هذا المطلب إلى تقديم جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة و رؤوس الأموال
 الذي سوف يتم عرضهما فيما يلي:
 ا. عرض جدول حسابات النتائج .

جدول رقم(III-7) : يمثل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

الحساب	التعيين	نشاط 2020	نشاط 2019
70	رقم الأعمال	1354570642.84	1588945421.34
	إنتاج السنة المالية	1354570642.84	1588945421.34
60	المشتريات المستهلكة	34471935.35	36250748.81
62-61	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	135083214.29	108171188.64
	استهلاك السنة المالية	16955149.64	144421937.45
	القيمة المضافة	1185015493.20	1444532483.89
63	أعباء المستخدمين	842133544.32	837278626.07
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	29839988.22	33861028.67
	إجمالي فائض الاستغلال	313041960.66	573392829.15
75	المنتجات العملية الأخرى	51527840.46	10867043.07
65	الأعباء العملية الأخرى	9986974.80	7002630.03
68	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	308208936.95	320332056.17
78	استرجاعات خسائر القيمة و المؤونات.	53829455.87	10007032.34
	النتيجة العملية	100203345.24	266932218.36
76	المنتوجات المالية	38392361.09	39627158.32
66	الأعباء المالية		
	النتيجة المالية	38392361.09	39627158.32
	النتيجة العادية قبل الضرائب.	138595706.33	306559376.68
	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	31795282.30	66532659.02
	الضرائب المؤجلة على النتائج العادية	3889333.13	-33338290.51
	مجموع منتوجات الأنشطة العادية	1498320300.26	1649455655.07
	مجموع أعباء الأنشطة العادية	1395409209.36	1376090646.90
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	102911090.90	273365008.17
77	عناصر عادية منتوجات.		34332.75
67	عناصر غير عادية أعباء		
	نتيجة غير عادية		34332.75
	صافي نتيجة السنة المالية	102911090.90	273399340.92

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مؤسسة ميناء مستغانم EPM (الملحق رقم3)

1. المؤشرات الموافقة لجدول حسابات النتائج:

إنتاج السنة المالية = ح/70: الحسابات والمنتجات + ح/72: الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون +
ح/73: الإنتاج المثبت + ح/74: إعانات الاستغلال.

ومنه:

إنتاج السنة المالية لسنة 2019 = 1588954421.34

إنتاج السنة المالية لسنة 2020 = 135470642.84

استهلاك السنة المالية = ح/60: المشتريات المستهلكة + ح/61 و ح/62: الخدمات الخارجية والاستهلاك الأخرى.

2020	2019	
34471935.35	36250748.81	ح/60
135083214.29	108171188.64	ح/61 و ح/62
169515149.64	144421937.45	استهلاك السنة المالية.

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية.

2020	2019	
1354570642.84	1588954421.34	إنتاج السنة المالية
169555149.6	144421937.45	استهلاك السنة المالية
1185015493.20	1444532483.89	القيمة المضافة للاستغلال

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال - ح/63: أعباء المستخدمين - ح/64: الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

2020	2019	
1185015493.20	1444532483.89	القيمة المضافة للاستغلال
842133544.32	837278626.07	أعباء المستخدمين
29839988.22	33861028.67	الضرائب و الرسوم و المدفوعات
313041960.66	573392829.15	إجمالي فائض الاستغلال.

النتيجة التشغيلية= إجمالي فائض الاستغلال + ح/75: المنتوجات التشغيلية الأخرى - ح/65: الأعباء
العمليات الأخرى- المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة+ ح/68: استرجاع على خسائر
القيمة و المؤونات.

2020	2019	
313041960.66	573392829.15	إجمالي فائض الاستغلال
51527840.46	10867043.07	المنتوجات التشغيلية الأخرى
9986974.80	7002630.03	الأعباء التشغيلية الأخرى
308208936.95	320332056.17	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة
53829455.87	10007032.34	استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات.
100203345.24	266932218036	النتيجة التشغيلية

النتيجة المالية= ح/76: المنتوجات المالية - ح/66: الأعباء المالية.

2020	2019	
38392361.09	39627158.32	المنتوجات المالية
0	0	الأعباء المالية
38392361.09	39627158.32	النتيجة المالية

النتيجة العادية قبل الضرائب= النتيجة التشغيلية + النتيجة المالية.

2020	2019	
100203345.24	266932218.36	النتيجة التشغيلية
38392361.09	39627158.32	النتيجة المالية
138595706.33	306559376	النتيجة العادية قبل الضرائب

النتيجة الصافية للأنشطة العادية= النتيجة العادية قبل الضرائب - الضرائب الواجبة و الضرائب
المؤجلة.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية= مجموع منتجات الأنشطة العادية- مجموع أعباء الأنشطة العادية.

2020	2019	
1498320300.26	1649455655.07	مجموع منتجات الأنشطة العادية
1395409209.36	137090646.90	مجموع أعباء الأنشطة العادية.
102911090.90	273365008.17	النتيجة الصافية للأنشطة العادية

النتيجة غير العادية= ح/77: عناصر غير عادية (منتجات) - ح/67: عناصر غير عادية (أعباء).

النتيجة غير العادية 2019 = 0 - 34332.75 = 34330.75

النتيجة غير العادية 2020 = 0

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية.

2020	2019	
102911090.90	273365008.17	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0	34332.75	النتيجة غير العادية.
102911090.90	273399340.92	صافي نتيجة السنة المالية

2. نسب تحليل مستويات النتائج:

معدل الإدماج = $\frac{\text{المضافة القيمة}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$

معدل الإدماج 2019 = $\frac{1444532483.89}{1588954421.34} = 0.90$

معدل الإدماج 2020 = $\frac{842133544.31}{1185015493.20} = 0.87$

نسبة تجزئة القيمة المضافة:

بالنسبة للمستخدمين = $\frac{\text{المستخدمين أعباء}}{\text{القيمة المضافة}}$

بالنسبة للمستخدمين 2020 = $\frac{842133544.31}{1185015493.20} = 0.71$

$$0.57 = \frac{83728626.07}{1444532483.89} = \text{النسبة للمستخدمين 2019}$$

$$\frac{\text{الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة}}{\text{القيمة المضافة}} = \text{النسبة للدولة}$$

$$0.023 = \frac{33861028.67}{1444532483.89} = \text{النسبة للدولة 2019}$$

$$0.025 = \frac{29839988.22}{1185015493.20} = \text{النسبة للدولة 2020}$$

$$\frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال}}{\text{القيمة المضافة}} = \text{النسبة لإجمالي فائض الاستغلال}$$

$$0.26 = \frac{313041960.66}{1185015493.20} = \text{النسبة لإجمالي فائض الاستغلال 2020}$$

$$0.39 = \frac{57339282.9.15}{1444532483.89} = \text{النسبة لإجمالي فائض الاستغلال 2019}$$

نسب تجزئة إجمالي فائض الاستغلال:

$$\frac{\text{مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر و قيمة}}{\text{إجمالي فائض الاستغلال}} = \text{النسبة للتثبيات}$$

$$0.98 = \frac{308208936.95}{313041960.66} = \text{النسبة للتثبيات 2020}$$

$$0.55 = \frac{320332056.17}{573392829.15} = \text{النسبة للتثبيات 2019}$$

$$\frac{\text{الأعباء المالية}}{\text{إجمالي فائض الاستغلال}} = \text{النسبة للمقرضين}$$

$$0 = \text{النسبة للمقرضين 2019}$$

$$0 = \text{النسبة للمقرضين 2020}$$

$$\frac{\text{النتيجة عادية قبل الضرائب}}{\text{إجمالي فائض الاستغلال}} = \text{النسبة للنتيجة العادية}$$

$$0.53 = \frac{306559376.68}{573392829.15} = \text{النسبة للنتيجة العادية 2019}$$

$$0.44 = \frac{138595706}{313041960.66} = \text{النسبة للنتيجة العادية 2020}$$

1. مؤشرات تطور ميناء مستغانم:

نسبة تغير رقم الأعمال

$$CA_n - CA(n - 1)$$

$$0.14 = \frac{(1588954421.34 - 1354570642.84)}{1588954421.34} = \text{نسبة تغير رقم الأعمال 2020} \quad \blacklozenge$$

$$0.10 = \frac{(1777569504.73 - 1588954421.34)}{1777569504.73} = \text{نسبة تغير رقم الأعمال 2019} \quad \blacklozenge$$

$$\text{نسبة تغير الإنتاج} = \frac{\text{إنتاج السنة } n - \text{إنتاج السنة } (n-1)}{\text{إنتاج السنة } (n-1)}$$

$$0.14 = \frac{(1588954421.34 - 1354570642.84)}{1354570642.84} = \text{نسبة تغير الإنتاج 2020}$$

$$0.1 = \frac{(1777569504.73 - 1588954421.34)}{1588954421.34} = \text{نسبة تغير الإنتاج 2019}$$

$$\text{نسبة تغير القيمة المضافة (VA)} = \frac{\text{القيمة المضافة } n - \text{القيمة المضافة } (n-1)}{\text{القيمة المضافة } (n-1)}$$

$$0.17 = \frac{1444532483.89 - 1185015493.20}{1185015493.20} = \text{نسبة تغير القيمة المضافة 2020}$$

$$0.13 = \frac{1670203972.05 - 1444532483.89}{1444532483.89} = \text{نسبة تغير القيمة المضافة 2019}$$

$$\text{نسبة تغير النتيجة الصافية} = \frac{\text{النتيجة الصافية للسنة } n - \text{النتيجة الصافية للسنة } (n-1)}{\text{النتيجة الصافية للسنة } (n-1)}$$

$$0.62 = \frac{273399340.92 - 102911090.90}{102911090.90} = \text{نسبة تغير النتيجة الصافية 2020}$$

$$0.52 = \frac{579043990.07 - 273399340.92}{273399340.92} = \text{نسبة تغير النتيجة الصافية 2019}$$

2. حساب قدرة التمويل الذاتي:

إنطلاقاً من النتيجة الصافية للسنة المالية 2019-2020

جدول رقم (III-8): يمثل حساب قدرة التمويل الذاتي لسنة 2019-2020

2019		2020		البيان
المبالغ (-)	المبالغ (+)	المبالغ (-)	المبالغ (+)	
10007032	273399341 320332056	53829455	102911090 308208936	النتيجة الصافية للسنة المالية المخصصات و الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة. إسترجاع عن المؤونات و خسائر القيمة نواقص القيمة عن خروج الأصول المثبتة غير المالية فوائض القيمة عن خروج الأصول المثبتة غ . م فارق التقييم عن الأصول المالية- نواقص القيمة فارق التقييم عن الأصول المالية- فوائض القيمة الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية
10007032	593731397	53829455	41120026	المجموع
	583724365		357290571	قدرة التمويل الذاتي CAF

المصدر: من إعداد المترتبة بالاعتماد على الملاحق رقم 5و4.

قدرة التمويل الذاتي CAF 2020 = 53829455 - 411120026 = 357290571

قدرة التمويل الذاتي CAF 2019 = 10007032 - 593731397 = 583724365

حساب التمويل الذاتي:

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة

الأرباح الموزعة = النتيجة الصافية × النسبة الموزعة

النسبة الموزعة = 0.1

البيان	مبالغ 2019	مبالغ 2020
قدرة التمويل الذاتي	583724365	357290571
الأرباح الموزعة	24339934.092	10291109.09
التمويل الذاتي	556384430.908	346999461.91

3. نسب المردودية:

نسبة المردودية المالية = $\frac{\text{النتيجة العادية قبل الضرائب}}{\text{رؤوس الأموال}}$

$$0.11 = \frac{306559376.68}{2580185921.7} = \text{نسبة المردودية المالية 2019}$$

$$0.05 = \frac{138595706.33}{2462577012.60} = \text{نسبة المردودية المالية 2020}$$

نسبة المردودية الخاصة = $\frac{\text{إجمالي فائض الاستغلال}}{\text{الموارد الثابتة}}$

$$0.10 = \frac{57339282915.15}{5274668934.56} = \text{نسبة المردودية الخاصة 2019}$$

$$0.05 = \frac{313041960.66}{5313373861.87} = \text{نسبة المردودية الخاصة 2020}$$

II. جدول تدفقات الخزينة:

يقوم جدول تدفقات الخزينة بتقديم مداخل و مخارج الأصول المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها، و الهدف منه هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال.

جدول رقم (9-III): يمثل جدول تدفقات الخزينة.

السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	التعيين
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
1841287797.48	1814183200.73	25. التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-841733177.34	-1036298718.14	26. المبالغ المدفوعة للموردين و العاملين
-1662500.00	-5389236.09	27. الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة
		28. الضرائب من النتائج المدفوعة
997892120.14	772495246.50	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
-278385651.24	-508165362.98	29. المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مادية أو غير مادية
249489970.44	210599768.68	30. تحصيلات أخرى
-20237845.42	31588914.68	31. الاعتمادات
25000000.00	-500000000.00	32. التحصيلات عن عمليات بيع تثبيبات مالية
		33. الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
39625000.00		34. الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج
240491473.78	-829154508.98	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
		تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل
		35. التحصيلات من أعقاب إصدار الأسهم
-181166323.64	-132815765.64	36. الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
		37. التحصيلات المتأتية من القروض
-962706830.01	-508636552.68	38. تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.
-1143873153.65	-641452318.32	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل (ج)
		تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات و شبه السيوليات
94510440.27	698111580.80	تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
1864910559.00	1959420999.27	39. أموال الخزينة عند الافتتاح
1959420999.27	1261309418.47	40. أموال الخزينة عند الإغلاق
94510440.27	-698111580.80	41. تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية
		المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد المترتبة بالاعتماد على الملحق رقم 6

1.1. تحليل جدول تدفقات الخزينة

التدفقات النقدية التشغيلية = المدخلات ÷ المخرجات

2.1. مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية.

جدول رقم (III-11): تحليل قائمة التدفقات النقدية 2019-2020

التدفقات النقدية التشغيلية	المخرجات	المدخلات	السنوات
1.75%	1036298718.14	1814183200.73	2020
2.18%	841733177.34	1811287797.48	2019

1.2.1. تحليل التدفقات الداخلة: من خلال الجدول السابق يلاحظ أن التدفقات الداخلة لسنة 2019 كانت النسبة 2.18 ، أما في سنة 2020 إنخفضت بنسبة 1.75 و يعود الإنخفاض إلى التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.

2.2.1. تحليل التدفقات الخارجة : يلاحظ أن الإنخفاض في قيمة المخرجات راجع إلى انخفاض المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين.

III. جدول رؤوس الأموال

جدول رقم (III-10): يمثل جدول رؤوس الأموال للسنتين 2019-2020

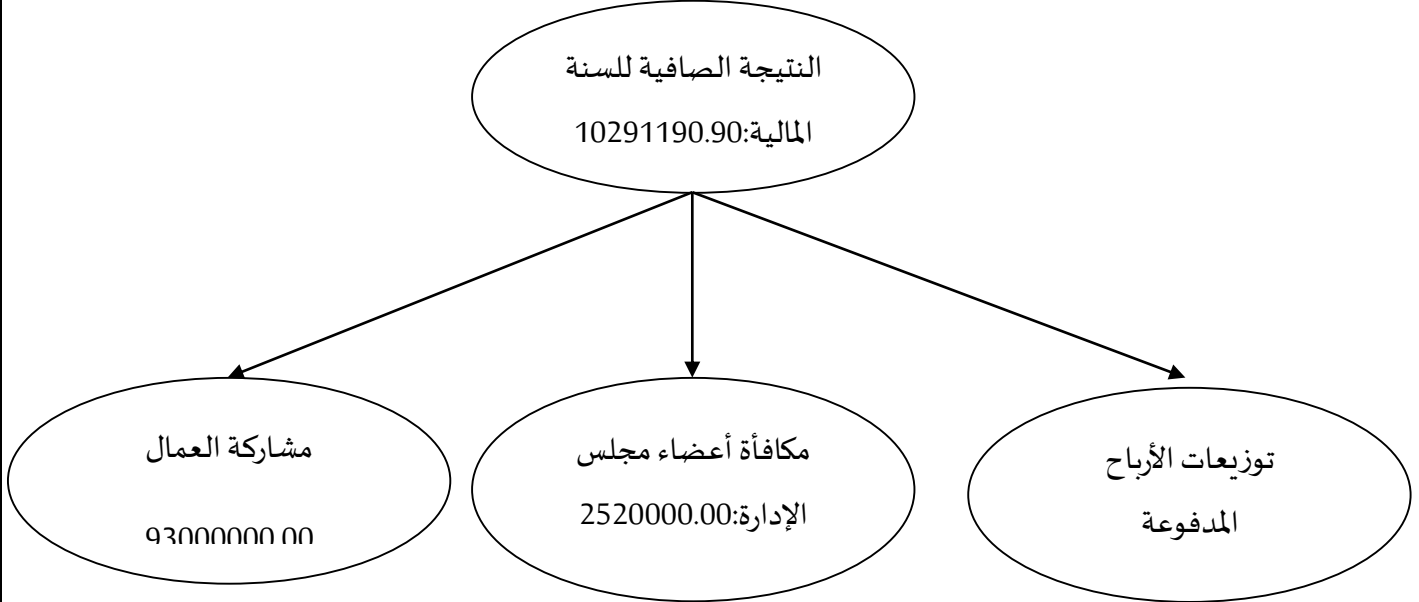
البيان	الملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياجات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر 2018 N-2		1500000000.00				1003537861.80
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات						
42. في حساب النتيجة						-110000000.00
43. توزيعات الأرباح المدفوعة						-2025000.00
44. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة						
45. مشاركة العمال						
46. زيادة رأس المال						-84726281.02
47. صافي نتيجة السنة المالية						273399340.92
الرصيد في 31 ديسمبر 2019 N-1		1500000000.00				1080185921.70
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات						
48. في حساب النتيجة						-110000000.00
49. توزيعات الأرباح المدفوعة						-2025000.00
50. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة						
51. مشاركة العمال						
52. زيادة رأس المال						-84726281.02
صافي نتيجة السنة المالية						273399340.92
الرصيد في 31 ديسمبر 2020 N		1500000000.00				962577012.60

المصدر: من إعداد المترتبة بالاعتماد على الملحق رقم 7.

التعليق:

يظهر لنا جدول رؤوس الأموال أنه مجلس الإدارة لسنة 2020 قام بتقسيم النتيجة الصافية للسنة المالية 2019 للمؤسسة كالتالي:

الشكل رقم(III-3): تحليل رؤوس الأموال الخاصة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

➤ دور التحليل المالي في مؤسسة ميناء مستغانم:

- ✓ يعتبر الدعامية الأساسية و المحورية في نظم سير و تسيير نشاطات المؤسسة
- ✓ يساعد المؤسسة في مواجهة التغيير والتطور والاستمرار بحيث يمكنها من اكتشاف نقاط القوة والضعف
- ✓ هو الذي يؤثر سلبا أو إيجابا على نتائج المؤسسة المالية باعتبارها الصورة الحقيقية الكاشفة عن تشخيص وضعيتها.
- ✓ انطلاقا من التحليل و الدراسات التي يقوم بها العديد من المتعاملين مع المؤسسة ساعين من ورائه إلى البحث عن التوازن المالي و كيفية تحقيقه.
- ✓ تحديد قدرة المؤسسة على الإقتراض والوفاء بالديون.
- ✓ تسيير التدفقات النقدية ووضع نظام معلومات يسمح بتسيير وتحكم أكثر في السيولة و مشاكل المردودية
- ✓ اعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.
- ✓ تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.
- ✓ تساعد المسير المالي على اتخاذ القرارات الرشيدة.

خاتمة الفصل الثالث:

لقد قمنا في هذا الفصل بمحاولة دراسة حالة الوضعية المالية لمؤسسة ميناء مستغانم EPM ، حيث تطرقنا إلى تحليل الميزانية المالية لها باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية، وكذلك قمنا بتحليل التوازنات المالية من أجل تحديد التوازن بين الأصول و الخصوم بإتباع سياسة مالية معينة، و كذلك تحليل جدول رؤوس الأموال و جدول حسابات النتائج و جدول التدفقات النقدية نظرا لأهمية هذه القائمة إذ أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي تقوم بها ، كونها تشكل التدفقات الداخلة و الخارجة التي تقوم بها المؤسسة من أجل التعرف على قدرة المؤسسة على توليد نقدياتها من أجل تسديد الالتزامات.

خاتمة.

من خلال دراستنا النظرية و التطبيقية لموضوعنا "التحليل المالي كأداة فعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" اتضح لنا أن لعملية تقييم الأداء داخل المؤسسة الاقتصادية دور كبير في حياة المؤسسة الاقتصادية الذي يعتمد على معايير و أدوات و طرق علمية و عملية دقيقة يجب إتباعها لتعطي عملية التقييم الفعالية المثلى و تصبح بذلك قرارات المؤسسة رشيدة و صحيحة. فهذه العملية تعتبر أمر ضروري باعتباره عنصر أساسي في العملية الإدارية يوفر لها معلومات هامة تستخدم لتحقيق أهداف المؤسسة المرجوة. و لقد اخترنا في دراستنا أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، و التي تخص الجانب المالي و هو التحليل المالي، باعتباره مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة، فهو يعد وسيلة للتقييم و الرقابة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة و تصحيح الانحرافات إذا وجدت ، كما يساعدها على معرفة مركزها المالي.

أما فيما يخص اختبار الفرضيات، فقد أدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:

- الفرضية الأولى: لاتخاذ القرارات الصائبة يستحسن استعمال أدوات التحليل المالي للتمكن من الكشف عن نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة الاقتصادية، تعتبر هذه الفرضية مقبولة إلى حد بعيد حيث أن استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة الاقتصادية.

- الفرضية الثانية: يتم تقييم الأداء المالي بتشخيص الصحة المالية للمؤسسة و معرفة مدى قدرتها على خلق قيمة لمساهمة المستقبل، الفرضية مقبولة، حيث أن تقييم الأداء المالي هو قيام إدارة المؤسسة بفحص و تشخيص المركز المالي و مقارنة نتائج ما حققته و ما ضيعته من فرص من سنة إلى أخرى، و إعطاء خطط كفيلة بتحدي المستقبل.

- الفرضية الثالثة: هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف، تعتبر هذه الفرضية مقبولة، و هذا ما يفسر أن الأداء المالي هو نتيجة النشاط الشمولي الذي تمارسه المؤسسة و يحدد مستوى إنجازها و مدى استغلالها لمواردها و إمكانياتها حيث يشار إليه بأنه انعكاس لقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

و من خلال إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2019-2020، توصلنا إلى استنتاج مجموعة من الملاحظات و النتائج المتمثلة في:

نتائج الدراسة:

- ✓ أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسة.
- ✓ تعتبر مؤشرات التوازن المالي و المتمثلة في رأس مال العامل و الاحتياجات في رأس مال العامل و الخزينة إضافة إلى النسب المالية بأنواعها من أهم الأدوات المستخدمة في عملية التحليل المالي و تقييم الأداء.
- ✓ رأس مال العامل موجب خلال السنتين محل الدراسة و هذه الوضعية و وضعيتها إيجابية للمؤسسة لأنها تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها.
- ✓ المؤسسة تتمتع بقابلية سداد كبيرة حيث أنها قادرة على تغطية جميع ديونها.

✓ المؤسسة تمتلك خزينة صافية موجبة و هذه الحالة تعبر عن التوازن المالي الجيد لها.

✓ المرودية موجبة.

الاقتراحات و التوصيات:

من بين الاقتراحات و التوصيات ما يلي:

53. تحصيل الحقوق لدى الغير.

54. ينبغي الاستفادة من التحليل المالي في عملية مواجهة المخاطر المالية التي قد تحدث للمؤسسة عن طريق تقييم الأداء و ذلك من خلال استخدام أدوات التحليل المالي المختلفة.

55. العمل على تدريب المحاسبين و الماليين على كيفية استخدام أساليب التحليل المالي، و التعاون مع الباحثين من حيث توفير البيانات الصادقة و الدقيقة لهم.

56. يجب الاهتمام بتحسين صورة المؤسسة و ذلك عن طريق تحسين أدائها المالي باستخدام أساليب التحليل المالي، الذي يقف على جوانب القوة و الضعف في المؤسسة و مسارها المستقبلي.

الآفاق المستقبلية:

في الأخير يمكن القول أن تقييم الأداء داخل المؤسسة يشمل مجالات متعددة فهو لا ينحصر في الجانب المالي، و على هذا الأساس نأمل أن نكون بهذا البحث قد فتحنا مجالاً للقيام بدراسات أخرى أوسع:

57. تطوير استخدام أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية عند التمييز و التنبؤ بالمؤسسات.

58. دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم.

59. توسيع مجال الدراسة ليشمل تقييم الأداء مجموعة من المؤسسات من مختلف القطاعات إلى نتائج دقيقة، و بالتالي اتخاذ قرارات سليمة.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة على اعتبار أن التحليل المالي هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات و في تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه نتائج المؤسسة في المستقبل، و تم القيام بدراسة ميدانية في مؤسسة ميناء مستغانم EPM، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ❖ التحليل المالي يقوم على فحص و تحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.
- ❖ تحديد قدرة المؤسسة على الإقتراض و الوفاء بالديون.
- ❖ التحليل المالي يساعد على تحسين أداء المؤسسة في المستقبل من خلال اكتشاف الانحرافات الموجودة في الأداء.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، أدوات التحليل المالي، الأداء، الأداء المال

Abstract

This study aimed to indicate the influence of financial analysis on the performance of the institution while this analysis is an orderly processing operation of the data processes available to obtain the information used in the decision-making process and the evaluating the performance of institutions before and after and forecasting what will be the results of the institution in the future. And for this reason we make practical study in PORTAUIRE COMPANY OF MOSTAGANEM and we obtain the following results:

- ❖ The financial analysis is based on the review and analysis of the financial invoices of the company in previous periods in order to know the prevailing financial situation in the company.
- ❖ Determine the ability of the company to borrow and repay its debts.
- ❖ Financial analysis helps to improve the performance of the company in the future from the errors discovered.

Keywords: financial analysis, financial analysis tools, performance, financial performance

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. محمد إبراهيم، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص150.
2. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب الأدوات والاستخدامات العملية، ط2، دار وائل، عمان، 2006، ص25
3. مؤيد راضي حنفر، تحليل القوائم المالية(مدخل نظري تطبيقي)، دار المسير للنشر والتوزيع و الطباعة، بدون بلد النشر، 2006، ص27.
4. أسامة عزمي سلام و شقيري نوري موسى و آخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة، عمان'2007، ص100
5. السعيد عبد الرزاق بن حسين، اقتصاد و تسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص14.
6. حمزة شمخي و إبراهيم الجزراوي، "الإدارة و التحليل المالي"، دار الصفاء ، الأردن ، 1998، ص، ص48، 50.
7. خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار الميرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان' الأردن، 2000، ص، ص91، 92.
8. خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص93.
9. صابر تاج السر محمد عبد الرحمن الكنزي، "التحليل المالي الأصول العلمية والعملية"، دار الخوارم العلمية ، جدة، 2015، ص40
10. طاهر محمود كلادة، الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية، دار وهران للنشر و التوزيع، الأردن، ص242.
11. عبد الستار الصباح و سعود جايد مشكور العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، ط2، دار وائل، البصرة، 2007، ص53
12. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية : التحليل المالي للمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص45.
13. منير صالح هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص43.
14. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي ، ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001، ص11
15. وليد ناجي الحياي، "التحليل المالي"، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص، ص19، 20.
16. أحمد نور، المحاسبة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1987، ص179

17. إسماعيل عرباجي، "اقتصاد المؤسسة"، د.م.ج، طبعة منقحة، الجزائر، 2000، ص229.
18. إلياس بن ساسي، التسيير المالي والإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص59.
19. أيمن الشنطي، عامر الشقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، 2004، ص 170
20. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984، ص79.
21. الحكيم كراجه و علي ربابعة و آخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء، عمان، 2000، ص143
22. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، ص50
23. رشاد العصار و آخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص151.
24. زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر، ص52.
25. زياد رمضان و محمود الخلايلة، التخطيط والتحليل المالي، دار الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، 2013، ص8.
26. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص30.
27. صادق الحسني، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، 1998، عمان، الأردن، ص ص91، 92
28. صالح مهدي محسن العامري، إدارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الرदन، 2007، ص602.
29. صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطبع والنشر، لبنان، 1998، ص200.
30. طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الانترنت، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، 2007، ص، ص530، 533
31. عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص، ص95، 97.
32. علاء فرحان طالب و إيمان شيحان المشهداني، الحكومة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص64.
33. كمال خليفة أبو زيد، دراسات في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987، ص226
34. مجيد الكرخي، تقويم الأداء، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص39.
35. محمد ابراهيم، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص150.
36. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص08.
37. محمد مط، التحليل المالي وأساليب والأدوات والاستخدامات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1997، ص 37

38. محمد محمود يوسف، البعد الاستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص8.
39. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار أجنادين، عمان، 2006، ص، ص311، 312.
40. ميداني بن بلغيث و عبد القدر دماش، النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة، مدخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول "انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة المعتمد، 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة ورقلة.
41. ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر ، بدون سنة النشر ، ص 17
42. ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأنفاق، الجزائر ، 1991، ص20.
43. هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2000، ص ص 159، 160
44. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الإثراء، الأردن، 2009، ص19
- ثانيا: الرسائل الجامعية.
- الدكتوراه.
- موسى سهام، مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الإستراتيجية لتكنولوجيا الانترنت على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص96.
- الماجستير.
1. عمر تيم حفدين، دور استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، رسالة ماجستير، منشورة، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص57.
2. مراد حمزة، رابحي أحمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2010-2011، ص 57.
3. أمينة زغاد، التحليل المالي و قائمة مصادر الأموال و استخدامها، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب ، البليدة، 2005، ص32.
4. بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة بلقايد، وهران، 2013، ص61.
5. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2011، ص83.
6. شباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، منشور، تخصص تسيير مؤسسات ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص8.

7. شوية دليلة، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، بومرداس، 2005، ص37.
8. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة ماجستير، منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002، صص19، 18.
9. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نقود و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص78.
10. مراد حمزة، ربيجي أحمد، دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2010-2011، صص22، 16.
11. وهبية ديجي، دور استراتيجية التمييز في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، منشورة، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، صص55، 54.

الماستر.

1. أوراغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص6.
2. تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2012، ص5.
3. جروم محمد لمن و آخرون، إستراتيجية التحليل المالي في إدارة المؤسسة العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، جوان 2013، ص20.
4. حداد عبد الله، بن عمر حمزة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاجالبويرة، 2018، ص32.
5. حداد عبد الله، بن عمر حمزة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، البويرة، 2018، ص37.
6. طير الويزة و سايفي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015، ص14.
7. موساوي أحمد عابد، دور التدقيق الداخلي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص64.

ثالثا: المجالات.

1. عبد الوهاب دادن و رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي AFD، مجلة الוחات للبحوث و الدراسات، جامعة ورقلة و غرداية، العدد2، 2014، صص25، 24.

2. مجلة الباحث، دورية عملية محكمة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2010، ص89.

3. مطبوعة من إعداد يحي سعيدي، محاضرات في التحليل المالي، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2006/2007.

رابعاً: القوانين والمراسيم:

قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل26 يولية 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدون الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص35

خامساً: مواقع الأنترنت

1. <https://mohammad20118.blogspot.com>
2. <https://talabadz1.blogspot.com>
3. <https://th3accountant.com>
4. <https://www.compta-213.com>

الملاحق